# معوقات إسهام الجامعات السعودية في التنمية الاقتصادية

**د/نوره عبد اللطيف محمد العرفج**
**دكتوراه من قسم الادارة التربويه جامعه الملك سعود**
**وزارة التعليم بالمملكة العربيه السعوديه**

• **المستخلص**:

هدفت الدراسة إلى تحديد المعوّقات التي تحدّ من إسهام الجامعات السعودية لتلبية مطالب التنمية الاقتصادية من خلال وظائفها في إعداد القوى البشرية المؤهلة والكافية لسوق العمل وفي البحث العلمي والتطوير، وقد تبين من خلال بيانات (١٧٢) من قياديي الجامعات السعودية والغرف التجارية الصناعية محل الدراسة، باستخدام استبانة ضمت (١٣) عبارة خاصة بالمعوقات المتعلقة بوظيفة الجامعات في إعداد القوى البشرية المؤهلة لسوق العمل، و(١٢ ) عبارة خاصة بالمعوقات المتعلقة بوظيفة الجامعات في البحث العلمي والتطوير، وقد أجمع أفراد عينة الدراسة على ثلاثة من المعوقات المتعلقة بوظيفة الجامعات في إعداد القوى البشرية المؤهلة لسوق العمل تحدّ من إسهام الجامعات السعودية بدرجة عالية في تلبية مطالب التنمية الاقتصادية، تتمثل في الاعتماد على التمويل الحكومي مصدرًا وحيدًا لتمويل برامج الجامعات، سيطرة المركزية في نظام الجامعات، وغياب التغذية الراجعة بين سوق العمل والجامعة، كما أجمع أفراد عينة الدراسة على معوقات متعلقة بوظيفة الجامعات في البحث العلمي تحدّ من إسهام الجامعات السعودية بدرجة عالية في تلبية مطالب التنمية الاقتصادية، أبرزها تتمثل في تدني ثقافة دعم البحث العلمي لدى القطاع الخاص، وقصور المشاركة المجتمعية في تمويل البحوث العلمية، وضعف مخصّصات البحث العلمي مقارنة بها في الدول المتقدمة، وضعف حاضنات التكنولوجيا اللازمة لتحويل الإنتاج المعرفي الجديد إلى (سلع/ خدمات)، وغموض دور الجامعة البحثي لدى مؤسسات العمل الإنتاجية. واختتمت الدراسة ببعض التوصيات المهمة لمعالجة هذه المعوقات.

**الكلمات المفتاحية: الجامعات السعودية/ التنمية الاقتصادية.**

## *Obstacles to the Contribution of Saudi Universities to Economic Development*

***Dr. Noura Abdullatif Mohammed Al Arfaj.***

***Abstract:***

*The study aimed to identify the obstacles that limit the contribution of Saudi universities to meet the demands of economic development through their functions in preparing qualified and sufficient manpower for the labor market and in scientific research and development. It was found through data of 172 Saudi university leaders and chambers of commerce, (13) a statement on the obstacles related to the job of universities in the preparation of manpower qualified for the labor market, and (12) a statement on the obstacles related to the function of universities in scientific research and development, the members of the sample of the study on three of the obstacles related to The role of universities in the preparation of manpower qualified for the labor market limits the contribution of Saudi*

*universities to a high degree in meeting the demands of economic development, is to rely on government funding as a sole source of funding for university programs, centralized control of the university system, and the absence of feedback between the labor market and the university, Members of the study sample on the obstacles related to the function of universities in scientific research limit the contribution of Saudi universities to a high degree in meeting the demands of economic development, the most prominent is the low culture of scientific research support in the private sector and the lack of community participation in the Yale scientific research, poor allocations of scientific research compared in developed countries, and weak incubators necessary technology to transform new knowledge into production (goods / services), and the ambiguity of the role of university research in the productive work institutions. The study concluded with some important recommendations to address these obstacles.*

***Keywords: Saudi Universities / Economic Development***

- **مقدمة**

**يعد التعليم ركيزة التنمية والحراك الاجتماعي وموجهاً لصياغة المستقبل في كل المجتمعات البشرية المتطورة، يرى (العجيلي،٢٠١٣م، ص١٩٢) و( عليوة،٢٠٠٧م) أن التعليم والتنمية عاملان يشتركان في تطور بعضهما البعض ويؤدي كلٍ منهاما إلى تحسين الآخر، والتعليم العالي على مستوى العالم يواجه عدداً من التحديات، منها: (الحسيني، ص٢٠٠٧م،ص٢٧) تزايد أعداد الخريجين، وارتفاع التكلفة ومشاكل التمويل، والبحث العلمي، والتغيرات السريعة لطبيعة المهن في سوق العمل نتيجة الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وذكر (الفريحات،٢٠٠٩م، ص٩٥) عدم قدرة السوق على توفير فرص عمل كافية للخريجين، وورد في تقرير (منظمة اليونسكو،٢٠١٨م، ص٧) أن التعليم العالي خلال العقود الأخيرة يواجه تحدي التوسع المتزايد نظراً لزيادة الطلب عليه نتيجة النمو السكاني وزيادة شريحة الشباب، وقد أدّى توسع التعليم العالي في العالم العربي إلى تدنٍ مستوى الجودة مع إرهاق متزايد للموارد، حيث أن هذا التوسع لم يكن متمايزا ولم يكن مخططا له بالشكل المناسب لمواجهة الحاجات التنموية الناشئة، ودفعت جملة من الأسباب والتطلعات إلى إيجاد نمط التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، حيث ورد في (السجل الوطني للتعليم العالي، ١٤٣٣ه،ص٩٢) حرص الحكومة على إشاعة العلم بأشكاله وأنماطه لرفع المستوى الثقافي والمعرفي والحضاري، والقضاء على البطالة، والحاجة إلى تأهيل كوادر وطنية متخصصة في كل المجالات الصحية والعلمية، وتأهيل الأيدي الفنية الماهرة خاصة بعد اكتشاف النفط، وشيوع المعدات والمستجدات التقنية، فتحقيق المتطلبات السابقة يتطلب مؤهلين للقيام بعمليات التخطيط والإشراف والمتابعة.**

وقد ركزت المملكة على التعليم كخيار استراتيجي للتنمية الشاملة منذ أولى الخطط التنموية، وصولا إلى خطة التنمية العاشرة (٢٠١٩ -٢٠١٥) عندما طرح موضوع "التّحول نحو الاقتصاد القائم على المعرفة وبناء مجتمع المعرفة" كهدفٍ رئيس ضمن أهدافها الاستراتيجية، من خلال تفعيل دور الجامعات البحثي وتطويره وتعزيز صلته بالحاجات المستقبلية، والاستثمار في مجالات الأبحاث والتطوير والابتكار وفي معالجة القضايا الاقتصادية والاجتماعية، والربط بشكل وثيق بين البرامج الأكاديمية والتدريبية وتنمية القوى البشرية ورفع كفاءتها وقدراتها المعرفية، وتوفير فرص العمل الملائمة والكافية للحد من البطالة، والرّيادة العلمية والتقنية ورفع كفاءة العملية التعليمية والاقتصاد لتحقيق الأهداف العلمية والاقتصادية والتنموية، ولتوفير الكوادر البشرية المؤهلة لخدمة الأهداف التنموية؛ فقد اهتمت القيادة السعودية بتطوير منظومة التعليم بالتوسع في إنشاء الجامعات والكليات حتى بلغت ٢٨ جامعة حكومية ذات طاقة استيعابية عالية، متنوعة البرامج والتخصصات، وعددٍ كبير من الكليات والجامعات الأهلية تغطي جغرافيا جميع مناطق المملكة (وزارةً التعليم، ٢٠١٨م)، ووفق التقرير السنوي لوزارة التعليم لعام ١٤٣٨ -١٤٣٩ه فقد بلغ مجموع خريجي المؤسسات الحكومية في المراحل المختلفة (١.٧٧٧.٨٢٣) خريج حسب الإحصاءات لعام ١٤٣٧/١٤٣٨ه.

وارتكازاً على رؤية المملكة العربية السعودية٢٠٣٠هـ(٢٠١٦م) جاءت علاقة التعليم بتنمية الموارد البشرية والتنمية الاقتصادية وأهمية توليد فرص عمل متنوعة، وتعزيز الجهود في موائمة مخرجات المنظومة التعليمية مع سوق العمل وسد الفجوة بينهما كأساس في محاورها الثلاثة: المجتمع الحيوي والوطن الطموح والاقتصاد المزدهر.

ويشير (تقريراليونسكو،٢٠١٨، ص١٦) أن التعليم العالي في كل الدول العربية لا يُعدّ الطلاب بشكل مؤاتٍ لدخول سوق العمل، بسبب الاعتماد على أساليب التدريس القديمة الّتي لا تدعم التفكير النقدي والتفكير المستقل، وبسبب المناهج التي لا تعد التلاميذ بشكل ملائم للتعليم العالي، وعدم اتقان لغة ثانية، وسياسات القبول في الجامعات التي ليست انتقائية بما فيه الكفاية. كما يشير برنامج (الأمم المتحدة الانمائي،٢٠١٥، ص٥٠) أن عالم العمل السريع التغير بفعل عولمة العمل والثورة الرقمية يتيح فرصا ويطرح تحديات جديدة، ومن التحديات القائمة تحدٍ إيجاد فرص عمل لأجيال المستقبل، مما يستلزم وضع السياسات وتنفيذ الاستراتيجيات والبرامج لتوفير العمل اللائق وإعداد العاملين. وفي تقريرٍ وظائف المستقبل ٢٠٤٠ الصادرٍ من (مؤسسة استشراف المستقبل، ٢٠١٨) أن كثيرا من الوظائف القائمة حاليا ستختفي في المستقبل بتأثير الأتمتة، لذا لا بد من إيجاد منظومة لسد هذه الفجوة، ووفقا لمنتدى ( أسبار الدولي، ٢٠١٨) فالذكاء الاصطناعي قد ألغى وسيلغي وظائف كثيرة، وسيستحدث وظائف غير موجودة، لذا لا بد من مواكبة ذلك، ولا بد لنظم التعليم أن تخطط

وتعمل لتحقيق المواصفات المناسبة لخريجي المستقبل، ومن هنا تبرز الأهمية الاقتصادية لتخطيط التعليم العالي فيما ينتجه من القوى العاملة، حيث يذكر(عبد الحي ،٢٠١٢م، ص٣٠٤) أن الجامعات تعمل على تطوير الاقتصاد في المجتمع بالارتباط مع المؤسسات الإنتاجية، وتأهيل القوى العاملة المدربة بما يتناسب وطبيعة تغير المهن، ومواكبة ما يشهده سوق العمل من حراك وسرعة في التغير وتجدد مستمر للكفايات والمهارات.

وقد أظهرت دراسات (الضريس ،١٤٣٥) و(عبد الجواد والخطيب، ٢٠١٣م) ضعف موائمة مخرجات التعليم العالي السعودي مع سوق العمل، كانت أبرز مظاهره في تدني مستوى الخريجين في اللغة الانجليزية، وافتقار المناهج للتدريب على مهارات السوق، وضعف التخطيط المتوازن للتوسع في التخصصات وعدم توفير آليات مناسبة لتحقيق الرؤى الاستراتيجية للاقتصاد السعودي، وذكر (الداود، ٢٠١٠م، ص٤١١) أن التنمية الاقتصادية تتطلب أن يقوم التعليم الجامعي بوظيفته في انتاج المعرفة من خلال البحث العلمي الذي يشكل البنية التحتية للتنمية المعاصرة ، حيث يُعدّ التعليم العالي بالغ الأهمية بالنسبة لرفد البحث الأساسي والتطبيقي المتواصل بالمواهب، وحسب (ذبيان،٢٠١٣م، ص١٨٧) فإن الاتجاه العالمي لرسالة الجامعات يتيح للبحث العلمي المشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتطوير ودفع عجلة النمو والتقدم الاقتصادي.

وأشار (تقرير المعرفة العربي، ٢٠٠٩م) الذي يُعدُّه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة محمد بن مكتوم، إلى أن معظم الدول العربية تعاني من فجوة واسعة بين نُظم التعليم والبحث من جهة والحاجات الاقتصادية والمجتمعية من جهةٍ أخرى، وأرجع السبب لذلك بأن هيئات البحث العلمي رُبطت بنُظم التعليم العالي بدلاً من ربطها بنُظم الإنتاج والخدمات كما هو الحال في الدول الصناعية.

وفي المملكة العربية السعودية، وتوازياً مع جهودها في إعداد القوى البشرية المؤهلة لتلبية مطالب التنمية الاقتصادية، تبذل الجامعات جهودا لدعم البحث العلمي بوصفه أولوية وضرورة استراتيجية، رافق ذلك جهودٌ لتوجيهه ضمن سياسة وطنية تقوم على أساس الاهتمام بالتقنية والابداع العلمي والتطوير المستمر ابتداءً من صدور (اللائحة الموحدة للبحث العلمي للجامعات) في ١٤١٩هـ التي نصّت على إنشاء (عمادة البحث العلمي) في كل جامعة سعودية ثم إقرار الخطة الوطنية للعلوم والتقنية والابتكار١٤٢٣هـ، واستراتيجية الموهبة والإبداع ودعم الابتكار ١٤٢٩هـ، والاستراتيجية الوطنية للتحول لمجتمع المعرفة ١٤٣٥هـ، والخطة المستقبلية للتعليم الجامعي آفاق١٣٣٠ -١٣٤٠هـ، ، بحيث تتضافر وتتكامل جميع الجهود المرسومة في هذه الخطط لدعم التنمية الاقتصادية (وزارة الاقتصاد والتخطيط، ١٤٣٥هـ، ص١١) ومن خلال هذه الأُطر زاد الاهتمام بالبحوث والشراكات البحثية مع المؤسسات الأخرى، ويَلمسُ المتابع لحركة

البحث العلمي في المملكة التوجُّهَ الجادّ والسريع لدعم هذه الحركة سعياً للريادة العالمية والتميز في الأداء، ويتضح ذلك في إنشاء الكراسي البحثية وتأسيس المعاهد البحثية العلمية والتطور في الميزانيات المرصودة للتعليم العالي والبحث العلمي فقد وصل الإنفاق على التعليم العالي في عام (١٤٣٨/١٤٣٩هـ) ما يزيد عن عشرين مليار ريال، حتى وصل حجم الإنفاق على البحث العلمي من ميزانية الدولة في عام ١٤٣٤/١٤٣٥هـ إلى حوالي ( ١٦,٦) مليار ريال خصصت نسبة (٢٥,٦٪) منها للجامعات الحكومية (وكالة الوزارة للتخطيط والمعلومات، ٢٠١٤م، ص٤٥).

ونتيجة هذه الجهود البحثية؛ احتلت بعض الجامعات السعودية مركز الريادة عربيا، ووفق مجلة (natureindex,2017) العلمية الأسبوعية فقد تمكنت أربعٌ منها – وهي جامعة الملك سعود، وجامعة الملك عبد العزيز وجامعة الملك فهد للبترول والمعادن وجامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية - من الظهور ضمن قوائم التصنيف العالمية للجامعات، وعزى (الصديقي،٢٠١٤م) التقدم الذي تحرزه الجامعات السعودية؛ لما تحظى به من دعم حكومي مالي ومعنوي إيماناً بأهميتها، وسعياً لدفعها نحو تحقيق التميز والقيام بدورها الفاعل في تلبية مطالب التنمية الاقتصادية في البلاد.

- **مشكلة الدراسة واسئلتها**:

اتضحت اليوم معالم الجامعات السعودية وتمايزت في أداء وظائفها، وأصبح لها إسهامات مؤثرة في سياسات وخطط التعليم العالي، وحسب (السجل الوطني للتعليم العالي،١٤٣٤هـ، ص٥٧) فقد قامت وزارة التعليم بتكليف قيادات الجامعات بالمساهمة في تشكيل التعليم العالي في المملكة، وقد شجعت الوزارة الجامعات على أن تكون رسالاتها ومهامها متمايزة (متنوعة ومتكاملة) كما شجعت على ربط الجامعات بالجهات الصناعية لضمان تنوع التعليم، وأسست بنية تحتية للابتكار، وشجعت الشركات حاضنات التقنية وحاضنات ريادة الأعمال، والتوجه نحو تسويق المنتجات ومصادر التمويل المتعددة واتضحت معالم التوجّه البحثي والتقني لجامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية، وقامت وزارة التعليم العالي بالتنسيق مع كل من وزارة العمل والمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني وبرنامج شركة تطوير في وزارة التربية والتعليم ووزارة التجارة والصناعة، ووزارة الاقتصاد والتخطيط في عدد من الجوانب تحقيقاً للاقتصاد القائم على المعرفة وربطت جهودها بالوزارات والجهات الأخرى المخططة في المملكة مثل الاتصالات والعلوم والتقنية وغيرها.

ورغم ما تبذله الجامعات السعودية من جهود في ممارسة وظائفها المتعددة، إلا أن هناك معوقات تحول دون قيامها بوظائفها كما يجب، وقد اتفقت عدد من الدراسات المحلية على أن نظام التعليم العالي في المملكة يعاني من مشكلات متنوعة يتعلق بعضها بوظيفتها في التدريس وإعداد القوى البشرية، فيما يتعلق

البعض الآخر بوظيفتها في البحث العلمي، وقد ذكر (مرصد التعليم العالي،١٤٣٥ه) أنه مع المخصصات التي يتم ضخها سنوياً في التعليم العالي، إلا أنه لا زال يعاني من بعض القصور والتحديات، فمن ناحية وظيفة الجامعات في التدريس وإعداد القوى العاملة، فعلى الرغم من تأكيد الاستراتيجيات الوطنية والخطط الاستراتيجية لكل من وزارة التعليم والجامعات على تنوع التخصصات وتحسين مخرجاتها وتطوير برامجها وخططها الدراسية، إلا أن من الملاحظ نمو مؤشرات البطالة، وهي تُعد كما تذكر (الحجيل وأشرف، ٢٠١٣م) من أكبر المشاكل التي تواجه الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي السعودي، ورغم أن المملكة من أغنى دول العالم وأكثرها إنفاقاً على نظام التعليم، حيث خصصت الحكومة السعودية لقطاع التعليم العام والتعليم الجامعي وتدريب القوى العاملة للعام المالي ٢٠١٨م حوالي (١٩٢) مئة واثنان وتسعون مليار ريال، بنسبة تمثل (٢٠) بالمئة من النفقات المعتمدة بالميزانية (وزارة المالية،٢٠١٨م) ، إلا أن تقرير مسح القوى العاملة للربع الثاني لعام (٢٠١٨م) كشف أن معدّل البطالة للسعوديين وصل إلى (١٢,٩ ٪) وتمثل نسبة العاطلين الحاصلين على شهادة البكالوريوس (٥٥,٣٪) من إجمالي العاطلين، كما جاء في (الهيئة العامة للإحصاء، ٢٠١٨م،ص٦٨) تقديرات المسوح الاحصائية المتعلقة بسوق العمل أن أعلى نسبة لبطالة السعوديين كانت للحاصلين على تخصص الدراسات الإنسانية ومنها اللغات الأجنبية واللغة العربية وآدابها والتاريخ، والفنون الجميلة والفنون التطبيقية والتصميم الفني والحرف اليدوية، وهذا يشير إلى وجود خلل في موائمة الخريجين لسوق العمل، وقد أشار (العيسى، ٢٠١٧م) إلى الحاجة لإحداث مزيد من الموائمة بين تخصصات وبرامج الجامعات وبين احتياجات سوق العمل وحاجة هذه المخرجات إلى تطوير في المهارات لتكون قادرة على المنافسة في سوق العمل.

وعطفاً على وظيفة الجامعات في التدريس وتأهيل القوى العاملة، فالجامعات تقوم بدور حيوي في البحث العلمي، وقد أورد (الخطيب،٢٠٠٩، ص٣٢) التقرير الذي أصدرته (اليونسكو ١٩٩٨م) أن من الثغرات البارزة التي يشكو منها التعليم العالي في الدول العربية تقصيره في ميادين البحث بشكل عام وفي ميدان البحث الموجّه للتنمية بشكل خاص، حيث أن معظم الأبحاث في الدول العربية هي أكاديمية بحتة من أجل الترقية العلمية، وُجِّهَ قليلٌ منها للمساهمة في وضع السياسات الاقتصادية والإنمائية للدولة، وفي المملكة، تواجه الجامعات بعض المعوقات فيما يتعلق بوظيفتها في البحث العلمي، فوفقاً لـ(العيسى، ٢٠١٧م) فإن الجامعات تعاني من ضعف قدرتها على تحويل جهود البحث العلمي والابتكار إلى منتجات اقتصادية تدعم الاقتصاد الوطني بمؤسسات وشركات قادرة على النمو والمنافسة.

وتأسيساً على ما سبق هدفت الدراسة الحالية الى تحديد المعوقات التي تحد من إسهام الجامعات السعودية لتلبية مطالب التنمية الاقتصادية من خلال وظائفها في إعداد القوى البشرية المؤهلة لسوق العمل والبحث العلمي والتطوير، وبذلك تجيب الدراسة الحالية على سؤالين هما:

- السؤال الاول: ما المعوقات التي تحد من اسهام الجامعات السعودية لتلبية مطالب التنمية الاقتصادية من خلال وظيفتها في إعداد القوى البشرية المؤهلة والكافية لسوق العمل؟
- السؤال الثاني: ما المعوقات التي تحد من اسهام الجامعات السعودية لتلبية مطالب التنمية الاقتصادية من خلال وظيفتها في البحث العلمي والتطوير؟

- **أهمية الدراسة**:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها النظرية من خلال عرض جهود الجامعات السعودية في تلبية مطالب التنمية الاقتصادية عبر القيام بوظائفها في البحث العلمي وإعداد القوى البشرية المؤهلة لسوق العمل، ومن المؤمل أن تسهم الدراسة الحالية في إثراء المكتبة العربية حول موضوعات التنمية الاقتصادية ودور الجامعات حيالها، ولها أهميتها في مواكبة التوجهات العالمية للتعليم الجامعي في ضرورة مواكبة الجامعات السعودية لمتطلبات مجتمعاتها، ودورها في تلبية مطالب التنمية الاقتصادية وأهمية التعاون المشترك مع القطاعات الأخرى أثناء التخطيط للقوى العاملة، وأهمية تفعيل رؤية المملكة (رؤية ٢٠٣٠) فيما يخص الجامعات والتي تُبشّر بعدد من التغييرات النوعية في التعليم وأدواره في التنمية، وتحقيقا لما ورد في خطة التنمية العاشرة من أهداف تعنى بمعالجة القضايا الاقتصادية والاجتماعية، وتعزيز دور الجامعات وتطويره وتعزيز صلته بحاجات المجتمع المستقبلية وتأهيل الكوادر البشرية ورفع كفاءتها للإسهام الفاعل في التنمية بتوفير فرص العمل الملائمة والكافية للعمالة الوطنية والحد من البطالة من خلال توفير أنظمة التدريب والتعليم وزيادة مشاركة القطاع الخاص في إعداد البرامج المنتهية بالتوظيف وبالتالي تحقيق التنمية المتوازنة بين مناطق المملكة عبر توثيق العلاقة بين الجامعات والقطاع الخاص، كما تقدم الدراسة توصيات ومقترحات تفيد المسؤولين في الجامعات السعودية وفي مؤسسات القطاع الخاص ووزارة العمل حول أوجه التعاون والتكامل بينهم لتلبية مطالب التنمية الاقتصادية.

- **مصطلحات الدراسة**:

- **الجامعات**:

تعرف الجامعة بأنها:" مؤسسة علمية مستقلة ذات هيكل تنظيمي معين، وأنظمة وأعراف أكاديمية معينة، تتمثل وظائفها الرئيسية في التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع، وتتألف من مجموعة من الكليات والأقسام ذات الطبيعة العلمية التخصصية وتقدم برامج دراسية مختلفة منها ما هو على مستوى

البكالوريوس ومنها ما هو على مستوى الدراسات العليا تمنح بموجبها درجات علمية للطلاب"(الثبيتي، ٢٠٠٠م، ص٢١٤).

- **التنمية الاقتصادية**:

تعرف بأنها عملية تغيير شاملة ومتكاملة اقتصاديا واجتماعيا لتحقيق نمو مستعجل ومستمر في اقتصاديات البلدان وتحسين لظروف ومستوى حياة الانسان فيها، وتستخدم الموارد الاقتصادية المتاحة للمجتمع في تحقيق زيادات مستمرة في الدخل الوطني تفوق معدلات النمو السكاني مما يؤدي إلى زيادات حقيقية في متوسط الدخل الفردي (صالحي، ٢٠٠٦، ص ٨٨).

- **إسهام الجامعات السعودية في تلبية مطالب التنمية الاقتصادية**

تعرفه الباحثة بأنه ما تقوم به الجامعات السعودية من جهود ومهام وبرامج ضمن خططها الاستراتيجية للقيام بوظائفها في إعداد القوى البشرية المؤهلة لسوق العمل وفي البحث العلمي والتطوير والابتكار لتحقيق التنمية الاقتصادية للبلاد.

- **حدود الدراسة**:

اقتصرت هذه الدراسة على تحديد معوقات اسهام الجامعات السعودية في تلبية مطالب التنمية الاقتصادية عبر القيام بوظائفها وهي إعداد القوى البشرية المؤهلة والكافية لسوق العمل والبحث العلمي والتطوير، وتشمل الحدود المكانية في كل من: جامعة الملك سعود بالرياض، جامعة الملك عبد العزيز بجدة، جامعة الملك فهد للبترول والمعادن بالظهران، والغرف التجارية الصناعية في الرياض وجدة والمنطقة الشرقية، وتم تطبيق الدراسة الحالية ميدانيا خلال العام الجامعي ٢٠١٩م، واقتصرت الدراسة على القيادات في الجامعات السعودية (جامعة الملك سعود بالرياض، جامعة الملك عبد العزيز بجدة، جامعة الملك فهد للبترول والمعادن بالظهران) وهم وكلاء الجامعات، وعمداء الكليات ووكلاءهم، وعمداء العمادات المساندة، وسوف يتم أخذ جميع أفراد المجتمع الأصلي كعينة للدراسة، ويبلغ عددهم (٢٣٥) من القيادات الجامعية، بالإضافة إلى أعضاء مجالس الغرف التجارية الصناعية في كل من الرياض وجدة والمنطقة الشرقية ويبلغ عددهم (٤٧) من الأعضاء.

- **الدراسات السابقة**:

أجرت عليوة (٢٠٠٧) دراسة بعنوان (جودة التعليم العالي والتنمية الاقتصادية) هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على أفضل عناصر الإنتاج التي تؤثر إيجابيا على التنمية الاقتصادية بصفة عامة، وإلى زيادة مخرجات العملية الإنتاجية بصفة خاصة في ظل التطور الاقتصادي العالمي، واعتمدت الباحثة في هذه الدراسة على المنهج الوصفي لكل من تحسين جودة التعليم من جهة والتنمية الاقتصادية من جهةٍ أخرى، ثم المنهج الاستنباطي لإيجاد تأثير وارتباط جودة التعليم بالتنمية الاقتصادية ومن ثم النمو الاقتصادي لتأكيد التفاعل والعلاقة السببية بينهم.

وقد توصلت الدراسة إلى أهمية إحداث نقلة نوعية في النظام التعليمي بجميع عناصره ووجود علاقة وثيقة ومتبادلة بين التعليم والتنمية وبين التعليم ومعدلات النمو الاقتصادي، وضرورة وضع الدولة لأسلوب منسق بين أنشطة سياسة منظومة العلم والتكنولوجيا من ناحية والسياسة التعليمية في كافة مراحلها من ناحية أخرى، وضرورة إعادة النظر في مقررات وأهداف التعليم العالي بحيث يمكن ربطها بالأنشطة الاقتصادية في المجتمع مع تمكين الطالب من العمل بهذه الأنشطة.

وجاءت دراسة شرقي (٢٠٠٨) بعنوان (دور الجامعات في تطوير وتنمية المجتمع) هدفت إلى تحديد الدور الذي تقوم به الجامعات في التغيير والبناء والتنمية البشرية وسوق العمل، وإلى تتبع أزمة الجامعات العراقية ومعوقات أداءها وسبل معالجتها، وتقديم رؤية مستقبلية في كيفية إنهاضها وتطويرها ودمجها في المجتمع، وقد خرجت الدراسة بعدد من النتائج منها: أن الجامعة تسعى في خدمة المجتمع من خلال التميز العلمي والبحثي وإعداد الكوادر البشرية بما يشبع سوق العمل بالتخصصات اللازمة وتنمية القدرات العلمية والمعرفية والابتكار والمشاركة في توجيه وصنع القرارات بأسلوب البحث العلمي الهادف، وأن مدى قدرة الأنظمة التعليمية في الجامعات هي عامل رئيس في التنمية بالقيام بوظيفة ثلاثية (اقتصادية، علمية وثقافية).

وجاءت دراسة السطري (٢٠١١) بعنوان (دور التعليم العالي في التنمية الاقتصادية في فلسطين) وهدفت إلى دراسة دور التعليم في عملية التنمية والتخفيف من مشاكل البطالة والفقر، ودوره كبديل لرفع القدرات المادية وزيادة إنتاجية الموارد الأخرى المحدودة، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي في تحليل بيانات الدراسة، وأسفرت الدراسة عن حاجة التعليم العالي إلى التطوير، وافتقار التعليم العالي الفلسطيني إلى ملائمة واستغلال الموارد ذات الأهمية في عمليات الأبحاث والتجارب اللازمة لعملية التنمية، وقصور تعامل الشركات في القطاع الخاص والمصانع المحلية مع التعليم العالي في عمليات البحث العلمي المشترك، وعدم التكافؤ بين الخريجين واحتياجات سوق العمل، وغياب التنسيق بين مؤسسات التعليم العالي الخاص والحكومي ووجود قصور في بعض الجوانب مثل غياب فلسفة تربوية موحدة لتحديد شكل ومضمون العلمية التربوية.

أما العياشي وبوعطيط (٢٠١٢) فقد قدما دراسة بعنوان : (الجامعة والبحث العلمي من أجل التنمية، إشارة إلى الحالة الجزائرية) هدفت الدراسة تحديد المعوقات التي تحول بين الجامعة ومؤسسات التنمية الاقتصادية وسُبُل التخلص منها، وجاءت نتائج الدراسة أن على الجامعات تقنين إجراءات القبول وتوفير مختلف التخصصات للطلاب -بناء على خطط التنمية - وهو ما يُجسّد دور الجامعة في عمليات التنمية، ومن العراقيل التي تحول بين الجامعة ومؤسسات

التنمية الاقتصادية والاجتماعية هو ضعف الإعلام وتقصيره في تقديم الخدمات الاستشارية وبرامج الأبحاث التي تسهم الجامعات فيها أو تنظمها، وضعف رغبة المؤسسات الصناعية في المشاركة في تكاليف المشاريع البحثية، وضعف العلاقة بين الجامعات والقطاعات الإنتاجية، وانشغال الجامعات بالتدريس وعدم الاهتمام بإجراء الأبحاث التطبيقية التي تعالج مشاكل الإنتاج المحلي، والتطور السريع في بعض القطاعات الإنتاجية وعدم ارتباط المناهج التعليمية والتدريبية بالواقع الحالي للقطاعات الإنتاجية وما تواجهه من مشاكل ومعوقات والاكتفاء بالجانب النظري دون التطبيقي في المنهج التعليمي.

وجاءت دراسة ناجي وصيهود (٢٠١٢) بعنوان: (تطوير البحث العلمي الجامعي لخدمة سوق العمل) وهدفت الدراسة إلى تحديد المتطلبات الرئيسة للبحث العلمي مما يجعل منه مادة علمية يمكن أن تشكل النواة التي تنطلق منها عملية تنمية الدولة، والدور الهام للبحث العلمي الجامعي في تطوير سوق العمل وحل المشكلات التي تواجهه، بوصف البحث العلمي ركيزة ومنطلق لكل تطور صناعي وتقدم اقتصادي، وظهرت نتائج الدراسة بالتأكيد على أهمية توثيق التعاون بين الجامعات وسوق العمل ومؤسساته في البلاد العربية، وضرورة توظيف البحث العلمي الجامعي لخدمة قطاعات التنمية متمثلة في القطاع الصناعي والاقتصادي، وأهمية الانتباه للحاجة الملحة والضرورة الاقتصادية للتعاون المشترك بين الجامعات والقطاعات المختلفة.

وأجرت جايل (٢٠١٥م)، بعنوان: (التخطيط الاستراتيجي لتنمية مهارات خريجي التعليم الجامعي لمواجهة المتطلبات المتجددة لسوق العمل في ضوء اقتصاد المعرفة) هدفت إلى إلقاء الضوء على الإشكاليات التي حالت دون التقارب بين مخرجات التعليم الجامعي وسوق العمل، واتخذت الدراسة المنهج الاستشرافي الذي يقوم على التنبؤ بالأوضاع والظواهر المستقبلية بالاستناد على الأوضاع والمعطيات المعاصرة، واستخدمت المنهج الوصفي لرصد الظاهرة موضع الدراسة، وجاءت نتائجها لتؤكد ضعف قدرة الجامعات على مواجهة المنافسة القادمة من الجامعات الأجنبية وضعف قدرتها على التكيف مع سوق العمل واحتياجات العملاء وضعف المهارات الإدارية للأفراد للتعامل مع التكنولوجيات الجديدة، ووجود تعارض لإمكانات خريجي التعليم الجامعي مع مطالب سوق العمل وتخلف المقررات والمناهج الجامعية التي يتم تدريسها للطلاب عن التطور العلمي والمعرفي المعاصر، وعجز المؤسسات الجامعية عن الإسهام بالبحث العلمي في تطوير مخزون المعرفة، بالإضافة إلى العجز عن تطوير الموارد البشرية التي تمتلك الكفاءة اللازمة لدفع عملية البحث والتنمية، ومن الاشكاليات التي تواجه الجامعات فقدان الاستقلالية الإدارية والمالية، من الإشكاليات حول علاقة التعليم بسوق العمل التطور التقني الذي استدعى ظهور مهن جديدة، وتفرع وتنوع التخصصات الموجودة داخل قطاعات العمل باستمرار ونقص العمالة الماهرة والتركيز على الجانب الأكاديمي لا التطبيقي، وضعف البنية

المعلوماتية والمعرفية وعدم دمج التقنيات المعاصرة بشكل فعلي في عمليات التعليم، وعجز المناهج التقليدية في إكساب المتعلمين للمهارات المطلوبة لسوق العمل، والتغيرات في طبيعة التوظيف والتشغيل وظهور أشكال تنظيمية جديدة للإنتاج والعمل، ويمكن تلخيص ذلك بوجود حلقة مفقودة بين التعليم الجامعي وسوق العمل، وحاجة سوق العمل لعدد من المهارات الفنية ومهارات الاتصال اللفظية والكتابية والافتراضية، ومهارات التعلم مع المعلومات ومهارات التعليم الذاتي، ومهارات التحليل والتفكير المنطقي ومهارات الحاسوب الأساسية، ومهارات إتقان أكثر من لغة حتى يمكن العمل في بيئة عالمية.

وقام العتيبي (٢٠١٠م) بدراسة بعنوان: (مدى ملائمة مخرجات التعليم العالي لاحتياجات سوق العمل السعودي - دراسات تحليلية) هدفت إلى وصف وتحليل وتشخيص مشكلة عدم الموائمة أو التوافق بين مخرجات التعليم العالي بالمملكة واحتياجات سوق العمل، وقد اتبع المنهج الوصفي التحليلي، وأوضحت نتائج الدراسة وجود ضعف نسبي في مخرجات التعليم العالي من المخرجات العلمية التطبيقية بالمقارنة مع التخصصات النظرية، وأهمية توفير كوادر ذات قدرات مهارية، وأهمية رفع الجودة النوعية عبر إعادة النظر في المناهج الحالية ليتم تطويرها بالتنسيق مع القطاع الخاص، وأهمية نقل المؤسسات التعليمية الاتجاهات الحديثة في ميدان العمل إلى داخل أروقتها حتى لا يضطر القطاع الخاص إلى تعديل وصقل وتجديد مهارات الخريجين.

دراسة الأسمري (١٤٣١) بعنوان:(البحث العلمي في كليات البنات بجامعات المملكة الحكومية وعلاقته بمتطلبات التنمية الاجتماعية والاقتصادية) وهدفت الدراسة إلى معرفة أبرز معوقات البحث العلمي، واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي المسحي، وأداة الاستبانة لجمع المعلومات من عينة عشوائية تم اختيارها من مجتمع الدراسة البالغ عددهم (٢٨٨)، وأسفرت نتائج الدراسة عن وجود عدد من المعوقات لأداء الكليات لوظائفها المتعلقة بالبحث العلمي لتلبية متطلبات التنمية منها قلة المصادر والدوريات وانشغال عضوات هيئات التدريس بالأعمال الإدارية وغياب التنسيق مع جهات العمل في اتخاذ القرار حول خطط الدراسة للبحث العلمي في هذه الكليات.

وجاءت دراسة الزهراني (١٤٣١) بعنوان: (ضعف موائمة مخرجات التعليم العالي السعودي: الواقع – الأسباب - الاثار - الحلول) وهدفت إلى التعرف على واقع ضعف موائمة مخرجات التعليم العالي السعودي من القوى البشرية المؤهلة ومن الإنتاج العلمي ومن خدمات المجتمع، وأهم الأسباب التي أدت إلى ضعف الموائمة وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي المسحي، وشمل مجتمع الدراسة مديري الجامعات ووكلاءها وأعضاء مجلس الشورى ورؤساء وأمناء مجالس الغرف التجارية الصناعية، واعتمدت الدراسة الاستبانة كأداة لجمع البيانات، وتوصلت الدراسة الى أن من أبرز مظاهر الضعف تدني مستوى

الخريجين في اللغة الإنجليزية، وزيادة خريجي التخصصات النظرية عن احتياج سوق العمل، ومن أهم أسباب ضعف الموائمة هي طرق التدريس التقليدية وافتقار المناهج للتدريب على المهارات المطلوبة لسوق العمل وضعف التخطيط المتوازن للتوسع في التخصصات بناء على احتياج السوق، وعدم توفير الآليات المناسبة لتحقيق الرؤى الاستراتيجية للاقتصاد السعودي، ومحدودية التجهيزات والتسهيلات لإنجاز البحوث.

وقدم القرشي (٢٠١١م) دراسة بعنوان: (متطلبات تنمية راس المال الفكري بالجامعات السعودية في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة) هدفت الدراسة إلى تحليل أهم الاتجاهات العالمية المعاصرة ذات العلاقة بتنمية رأس المال الفكري بالتعليم الجامعي، وتحديد أهم أبعاد تنمية رأس المال الفكري بالتعليم الجامعي المعاصر، بالإضافة إلى إبراز أهم متطلبات تنمية رأس المال الفكري بالجامعات السعودية. ولتحقيق هذه الأهداف فقد اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي المسحي، وتوصلت إلى أن الجامعات السعودية تعاني من ضعف في توفير متطلبات تنمية رأس المال الفكري والانتقال إلى الاقتصاد المبني على المعرفة، وهي مطالبة بالعمل على تطوير تقنيات وأساليب تجميع المعلومات بطريقة ذكية ورشيدة.

فيما قدم قطب والخولي(٢٠١١م) دراستهما بعنوان: (البحث العلمي بالجامعات السعودية الواقع والمعوقات والحلول) وهدفت إلى تحديد واقع البحث العلمي في المملكة العربية السعودية مقارنة بالعالم، والمعوقات التي تواجه البحث العلمي، واقتراح حلول لتحسين كفاءة البحث العلمي طبقا لاحتياجات سوق العمل، واتخذت الدراسة المنهج الوصفي، وتوصلت نتائج الدارسة إلى وجود عدد من المعوقات التي تواجه البحث العلمي في المملكة صنفت إلى معوقات ذاتية ومعوقات فنية علمية ومعوقات إدارية إجرائية ومعوقات تمويلية، وأهمها غياب استراتيجية واضحة للدراسات العليا وضعف ربط البحوث بمتطلبات التنمية، وغياب استراتيجية وطنية لبناء القدرات العلمية والتكنولوجية، وعدم وجود استراتيجية لتسويق الإنتاج العلمي مع أكثرية للتخصصات النظرية، وغياب الربط بين الدراسات العليا والقطاعات التنموية بالمجتمع كالقطاعات الإنتاجية والخدمية، وعدم وجود قاعدة معلومات عن الدراسات العليا وعدم مواكبة تخصصات الدراسات العليا للتطورات الحديثة وضعف الموازنة المخصصة للدراسات العليا وانعدام المشاركة المجتمعية بوجه عام، وتزايد الأعباء التدريسية والإدارية لأعضاء هيئة التدريس وقلة مردود الدراسات وضعف تأهيل الطلاب ما قبل الجامعة.

وقام عبد الجواد والخطيب (٢٠١٣) بدراسة بعنوان: (دور الجامعات الناشئة في تحقيق التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية - دراسة تطبيقية على جامعة سطام بن عبد العزيز) استهدفت الوقوف على الدور الذي تلعبه الجامعات الناشئة في تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية في المملكة بما يُسهم في زيادة دخول الأفراد ورفع مستوى معيشتهم، ورصد المعوقات التي تحول دون مشاركة

الجامعات في تحقيق التنمية الاقتصادية، واستندت الدراسة على المنهج الوصفي القائم على أسلوب الدراسات الوثائقية، وتوصلت الدراسة إلى إن الدور الذي تقوم به الجامعات الناشئة في هذا الإطار لازال محدودا رغم ما تقوم به هذه الجامعات من إعداد الكفاءات العلمية المتخصصة والبحث العلمي وتلبية متطلبات المجتمع في كافة القطاعات الاقتصادية والتقنية والصناعية والزراعية، وأنه لا بد أن يكون للجامعات دور فعال في المشاركة في عملية الإنتاج المادي والمعرفي والمساهمة في بناء قوة عمل مؤهلة تستطيع أن تتكيف مع احتياجات سوق العمل السعودي ومتطلباته، وضرورة توافق هذا الدور مع التطلعات المستقبلية للمملكة، مما يتطلب تحديد واضح للأهداف الاقتصادية الإنمائية وتحديد الخيارات المتاحة أمام الجامعات بما يُفعّل دورها في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، وضرورة إسراع الجامعات في وضع وتنفيذ خططها الاستراتيجية ورصد الإمكانات المادية وجذب الكوادر التي تسهم في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية مع توجيه التعليم في الجامعات للتركيز على جوانب التنمية من خلال إيجاد المؤسسات البحثية ذات البرامج التخصصية التي تُعنى بجوانب التنمية الاقتصادية.

وقدمت الضريس (١٤٣٥) بدراسة بعنوان: (تحقيق الموائمة بين الكفاءة الخارجية النوعية للجامعات الناشئة ومتطلبات سوق العمل في المملكة العربية السعودية: استراتيجية مقترحة) هدفت إلى تحديد المعوقات التي تحد من مستوى الكفاءة الخارجية النوعية وقد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي وتم تصميم استبانة وتطبيقها على عينة عشوائية طبقية من أعضاء هيئة التدريس البالغ عددهم (٨٠٢) عضو وأصحاب سوق العمل البالغ عددهم (١٨٢) فرد، وكانت أبرز نتائج الدراسة أن درجة الموافقة على المعوقات التي تحد من مستوى الكفاءة الخارجية النوعية للجامعات الناشئة في المملكة كبيرة.

- **الدراسات الاجنبية**

قدم هل (2006) Hill دراسة بعنوان: University research and local economic development. بحوث الجامعات والتنمية الاقتصادية المحلية، هدفت الدراسة لرصد مدى مساهمة البحوث الجامعية في تشجيع النمو الاقتصادي المحلي وتحقيق التنمية، من خلال قياس العائد الاقتصادي من قيام الجامعات بالأبحاث، كما ترصد الدراسة الآثار الاقتصادية التي تُستمد من إنتاج أعضاء هيئة التدريس في الجامعات، وقد اتخذت الدراسة المنهج الوصفي المسحي ومنهج دراسة الحالة، واشتمل مجتمع الدراسة على جامعة ولاية أريزونا وجامعة فوني فوكس ميتروبوليتان، واستخدمت الدراسة أداة الاستبانة، وتوصلت الدراسة إلى أن الأبحاث التي تنتجها الجامعات تُولد الآثار الاقتصادية المحلية من خلال برامج الدراسات العليا، ووجود آثار إيجابية في الكثير من المجالات الاقتصادية المحلية وبرزت تلك الآثار في مجال الصناعات التي تعتمد بشكل كبير على النتائج العلمية الجديدة، أن البحوث الجامعية لها آثار ذات

دلالة إحصائية على الاقتصاد المحلي، وأن مساهمة الجامعات في هذا المجال لا تنحصر فقط في زيادة عدد الموظفين بل في زيادة الدخل الاقتصادي للأفراد والشركات، وأن الأبحاث الجامعية لها علاقة وثيقة بالتطور الاقتصادي في الدولة من خلال التركيز على دور الجامعات في تسويق أبحاثها للشركات وما يترتب على ذلك من زيادة للإنتاج الاقتصادي لتلك الشركات، ووجود أثر واضح لدور الجامعات في التطور الاقتصادي للدول من خلال الأبحاث والبرامج التدريبية التي تزودها الجامعات للشركات والمؤسسات في الدولة، وأن هذا الدور يتمحور بشكل بارز في قطاع الصناعة من خلال إجراء الأبحاث المخبرية والعمل على زيادة الإنتاج.

وقدم برينزنيت وفيلدمان Breznitz & Feldman (2012) دراسة بعنوان The larger role of the university in economic development: introduction to the special issue الدور الأكبر للجامعات في التنمية الاقتصادية – مقدمة لحالة خاصة

واستعرضت الدراسة الدور الذي تقوم به الجامعات في التنمية الاقتصادية للمجتمعات من خلال نقل التكنولوجيا وبراءات الاختراع، بحيث تُسهم الجامعات في النمو الاقتصادي لدولها، وفي بناء شركات اقتصادية تقوم بإنتاج أفكار تكنولوجية، وجاءت نتائج الدراسة بأن الجامعات يمكن أن تُسهم في التنمية الاقتصادية للمجتمعات من خلال مساعدة المؤسسات المحلية من خلال تقويم برامجها وتقديم التوصيات والمساعدة اللازمة، وإشراك المنظمات والمؤسسات المحلية في رسم خططها الاقتصادية المقبلة، كما تستخدم الجامعات المجتمع المحلي كمختبرات لفحص تجاربها بهدف الارتقاء بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية لتلك المجتمعات ويتمثل ذلك من خلال تجريب أساليب علمية حديثة تستند إلى البحث العلمي، ومن خلال ما يقدمه أعضاء هيئتها التدريسية من خبرات في مجالات عديدة، إلا أن الدور الأهم للجامعات يكمُن في إعداد الطلاب الملتحقين بها ورفد الأجيال القادمة بالتعليم والمهارات اللازمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لأي تجمع إنساني.

وقدم ياسين وعثمان (٢٠١٥) Yasin & Osman دراستهما بعنوان University spin-off for economic development in Malaysian universities (الشركات المنبثقة من الجامعات ودورها في التنمية الاقتصادية في ماليزيا) وتناقش الدراسة الاتجاه الماليزي نحو تكوين شركات منبثقة من الجامعات وربطها بالتنمية الاقتصادية، ودور الجامعات الماليزية في ظهور شركات تجارية مشتقة ومنبثقة منها، ومناقشة السياسات الحكومية ومبادراتها بالتعاون مع الشركات، وأهم التحديات التي تواجهها، وسياسات الحكومة في التعامل معها، وجاءت نتائج الدراسة بوجود عدد من العوامل التي تشجع قيامها بهذا الدور مثل السياسات الحكومية، والقدرات الإدارية العالية وتكامل البنية التحتية

التنظيمية، والمبادرة نحو الشراكات، والحاجة لمزيد من التشجيع والدعم الحكومي والتعاون بين الجامعات، وأهمية زيادة المخصصات الحكومية للجامعات، وتعزيز المبادرات وتطوير البنية التحتية ورصد الحوافز لأعضاء هيئة التدريس المشاركين في البحوث ذات القيمة السوقية.

دراسة كاهساي (Kahsay, 2017) بعنوان "The Links between Academic Research and Economic Development in Ethiopia: The Case of Addis Ababa University"، (الروابط بين البحث العلمي والتنمية الاقتصادية في إثيوبيا: حالة جامعة أديس أبابا)

وهدفت إلى دراسة القضايا الرئيسة المتعلقة بالصلات بين البحث العلمي والتنمية الاقتصادية في إثيوبيا من خلال النظر في جامعة أديس أبابا كحالة، شملت هذه الدراسة محورين: المحور الأول أن الجامعات والتي تشكل أهم مصادر الإنتاجية المعرفية تلعب دور رئيسي في تعزيز التنمية الاقتصادية وقدرتها التنافسية لأجل الوطن من خلال صياغة أهدافها في البحوث العلمية وإنتاج موارد بشرية مؤهلة، أما المحور الثاني فقد ركز على أهمية الروابط بين الجامعات والصناعة في تعزيز الاختراعات العلمية والتكنولوجية وتسويق البحوث الأكاديمية من خلال التحول التكنولوجي المهم في عملية التطوير الإقتصادي، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي والمقابلات الشخصية لجمع البيانات، وقد تم جمع عينة الدراسة للإجابة على المحور الأول من خلال مراجعة وثائق قانونية متعلقة بالسياسة العامة، والتصريحات الرسمية والدليل الإرشادي وأوراق العمل وخطط التطوير والتقارير المنشورة، أما عينة الدراسة فيما يخص المحور الثاني فقد جمعت عن طريق المقابلات الشخصية لـ (٢١) شخص ١٦ منهم مسؤولاً وموظفاً في جامعة أديس أبابا واثنان من وزارة التعليم ووزارة العلوم والتكنولوجيا وثلاثة أشخاص من قطاع الصناعة. وأظهرت النتائج أن مساهمة البحوث الأكاديمية في تعزيز التنمية الاقتصادية للبلد ضئيلة جدا في جامعة أديس أبابا على وجه الخصوص وفي البلد بصفة عامة، وأن العلاقة بين الجامعات والصناعة من حيث البحث والابتكار ونقل التقنية ضعيفة جدا في السياق الإثيوبي، وأن كثيرا من الظروف التمكينية غير متوفرة، وضرورة إقامة روابط قوية وشراكات لتعزيز النمو الاقتصادي للبلاد، وهو ما يتطلب إطارا وطنيا قويا لفرض صلات قوية بين هذه الجهات الفاعلة الثلاث.

وباستعراض الدراسات السابقة يتبين اتفاق جميع الدراسات السابقة التي تم استعراضها على أهمية الدور الذي تقوم به الجامعات في التنمية عموما والتنمية الاقتصادية على وجه الخصوص، ويتبين تنوعها من حيث الأهداف والمناهج والأساليب البحثية المتبعة والأدوات المستخدمة في إجرائها، ويمكن تفصيل هذا التنوع حيث يلاحظ التنوع في مناهج البحث المتبعة فهناك دراسات استخدمت المنهج الوصفي المسحي مثل دراسة (الأسمري،١٤٣١) ودراسة (الزهراني، ١٤٣١)، ودراسة (قطب والخولي،٢٠١١م)، ودراسات استخدمت المنهج الوصفي التحليلي،

وهي دراسة (العتيبي،٢٠١٠م) ودراسة(القرشي، ٢٠١١م) و(عبد الجواد والخطيب، ٢٠١٣)، ودراسة (السطري، ٢٠١١)، ودراسة (الضريس، ١٤٣٥)، بينما دراسات استخدمت المنهج الوصفي المكتبي مثل دراسة (العياشي وبوعطيط، ٢٠١٢)، ودراسة (ناجي وصيهود، ٢٠١٢)، فيما جاءت دراسات استخدمت منهج دراسة الحالة مثل دراسة (Breznitz& Feldman, 2012)، ودراسة (Hill,2006)، ودراسة (Kahsay, 2017)، وبعض الدراسات استخدمت أكثر من منهج بحثي مثل دراسة (الدباسي، ٢٠١٣) حيث استخدمت المنهج الوصفي من أكثر من مدخل وهي أسلوب تحليل النظم، المدخل الوثائقي، التحليلي، المسحي، واستخدمت دراسات المنهج الوصفي الاستشرافي الذي يتنبأ بالأوضاع والظواهر المستقبلية مثل دراسة (جايل، ٢٠١٥م)، ودراسات استخدمت البحوث الوصفية الوثائقية كما في دراسة (Yasin & Osman,2015 ) ودراسة (Kahsay,2017). ويتبين أن جميعها يستخدم المنهج الوصفي، باختلاف مداخله وهو المنهج المتبع في الدراسات الإنسانية بشكل عام، لذا تتفق هذه الدراسة مع الدراسات السابقة في استخدام المنهج الوصفي حسب أهداف وطبيعة الدراسة.

ويمكن ملاحظة التنوع في الأدوات التي استخدمتها الدراسات السابقة لجمع بياناتها بسبب التنوع في أهداف الدراسات وطبيعة مجتمعاتها المتباينة، فهناك دراسات اعتمدت على الاستبانة مثل دراسة (الأسمري ،١٤٣١ه)، ودراسة (الزهراني، ١٤٣١ه)، و(الضريس،١٤٣٥ه)، و(دراسة السطري ،٢٠١١م)، ودراسات اعتمدت على أكثر من أداة وأسلوب لجمع البيانات والمعلومات مثل دراسة (الدباسي ،١٤٣٤ه)، بينما اعتمدت دراسة هل (Hill,2006) على الاستبانة وتحليل الوثائق، واعتمدت دراسة كاشاي (Kahsay, 2017) على المقابلات وتحليل الوثائق، ودراسات اعتمدت على الأدبيات ومراجعة الدارسات السابقة والكتب والتقارير والوثائق والدوريات كأدوات لجمع المعلومات وهي دراسات (عبد الجواد والخطيب،٢٠١٣م)، و(العياشي وبوعطيط ،٢٠١٢م)، ودراسة (ناجي وصيهود ،٢٠١٢م)، ودراسة (عليوة ،٢٠٠٨م)، ودراسة برزنتز وفيلدمان (Breznitz& Feldman, 2012)، ودراسة ياسين وعثمان (Yasin & Osman,1015).

وتتفق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في بحثها لدور الجامعات في تلبية مطالب التنمية الاقتصادية، كما تتفق في استخدام المنهج الوصفي الذي استخدمته جميع الدراسات السابقة، وتتفق الدراسة مع الدراسات السابقة في استخدام أداة الاستبانة المحكمة التي تم استخدامها في بعض الدراسات السابقة مثل دراسة (الأسمري،١٤٣١ه)، ودراسة (الزهراني، ١٤٣١ه)، و(الضريس ،١٤٣٥ه)، ودراسة (السطري ،٢٠١١ه)،

إلا أن الدراسة الحالية تستعرض استطلاع وجهة نظر عينة الدراسة حول المعوقات التي تواجه الجامعات السعودية في اسهامها في التنمية الاقتصادية، ومما سبق، تتشابه هذه الدراسة مع أغلب الدراسات السابقة في أدوات جمع البيانات وهي الاستبانة المحكمة، وفي منهج الدراسة المتبع وهو المنهج الوصفي

باعتباره المنهج الملائم للدراسات الإنسانية. إلا أن هذه الدراسة اختلفت مع الدراسات السابقة في عينة الدراسة وعدد الجهات التي تنتمي إليها، حيث تضم عينة الدراسة ثلاث من الجامعات الحكومية الكبرى وهي جامعة الملك سعود في مدينة الرياض، وجامعة الملك عبد العزيز في مدينة جدة، وجامعة الملك فهد للبترول والمعادن في مدينة الظهران، وثلاث من الغرف التجارية الصناعية في المدن الرئيسية وهي الرياض وجدة والمنطقة الشرقية.

أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة:

استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في عدة أوجه، منها في إثراء الإطار النظري للدراسة الحالية وفي آلية تصميم أدوات جمع المعلومات اللازمة للبحث، كما أفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة عبر الاطلاع على المناهج المختلفة التي استخدمها الباحثين، وفي تحديد واختيار المنهج العلمي المناسب وفقاً لأهداف الدراسة الحالية وعينتها، واختيار وتحديد الأساليب الإحصائية المناسبة لمعالجة البيانات، وفي إثراء الخلفية الفكرية للباحثة وتكوين صورة متكاملة عن دور الجامعات في التنمية الاقتصادية.

- **منهجية الدراسة**

تم استخدام المنهج الوصفي من مدخله المسحي لتحديد معوقات الجامعات السعودية للإسهام في تلبية مطالب التنمية الاقتصادية عبر استطلاع وجهات نظر مجتمع الدراسة، ويعرف المنهج الوصفي المسحي بأنه بحث يتم بواسطة استجواب جميع أفراد مجتمع البحث أو عينة كبيرة منهم، وذلك بهدف وصف الظاهرة المدروسة، ويستخدم لتحديد المشكلات الموجودة ويتم بواسطة استجواب الأفراد بصورة مباشرة كالمقابلة أو غير مباشرة كالاستبانة (العساف، ٢٠١٠م، ص ١٧٩).

- **مجتمع الدراسة**:

عرف العساف (٢٠١٢م، ص٩٥) مجتمع الدراسة بأنّهُ "كل من يمكن ان تعمم عليه نتائج البحث"، وهو عند عليان وغنيم (٢٠١٣م) يشمل جميع عناصر ومفردات المشكلة أو الظاهرة قيد الدراسة، وقد شمل مجتمع الدراسة فئتين تم اختيارهما قصديا، الأولى فئة القيادات في الجامعات السعودية (وهم وكلاء الجامعات، وعمداء الكليات ووكلاءهم، وعمداء العمادات المساندة، وتبلغ إعدادهم في الجامعات الثلاث (٢٧٦) وذلك من مراجعة مواقع الجامعات الالكترونية) وفئة أعضاء مجالس إدارات الغرف التجارية والصناعية ويبلغ عددهم (٤٧) عضوا. وفيما يلي سبب الاختيار القصدي لعينة الدراسة:

وتم تطبيق الدراسة على ثلاث جامعات حكومية هي (جامعة الملك سعود بالرياض - جامعة الملك عبد العزيز بجدة - جامعة الملك فهد للبترول والمعادن بالظهران) وتم اختيارها قصديا لعدد من الأسباب، أولا: لكونها أكبر الجامعات في المملكة العربية السعودية وأقدمها تأسيسا، ثانيا: توزعها في ثلاث

مناطق جغرافية للمملكة، ثالثا: تصدرها للجامعات السعودية والعربية في ستة مؤشرات عالمية ظهرت هذه الجامعات في تصنيفاتها الصادرة في السنوات الأخيرة، هذه المؤشرات هي مؤشر كيو إس للتعليم العالي QS World University Rankings ومؤشر تايمز للتعليم العالي Times Higher Education Indexومؤشر تقرير الاخبار الأمريكي العالميUS news and World Report ومؤشر ويبو ميتركس Webo matrix ، ومؤشر شنغهاي. Shanghai Academic Ranking والتصنيف البحثي للجامعات) SCImago وزارة التعليم العالي، ١٤٣٤،ص ٩) ويبلغ عدد هذه القيادات في الجامعات الثلاث (٢٧٦) فردا.

وبين الجدول رقم (١) توزيع عينة الدراسة من فئة القيادات في الجامعات السعودية.

جدول (١) توزيع عينة الدراسة من فئة القيادات في الجامعات السعودية

| | وكلاء الجامعات | عمداء الكليات | وكلاء الكليات | وكيلات الكليات | عمداء العمادات المساندة | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|
| جامعة الملك سعود | ٦ | ٢٣ | ٦٧ | ٢٠ | ٨ | ١٢٤ |
| جامعة الملك عبد العزيز | ٦ | ٢٥ | ٦٥ | ٢١ | ٩ | ١٢٦ |
| جامعة الملك فهد | ٦ | ٧ | – | – | ١٣ | ٢٦ |
| المجموع | ١٨ | ٥٥ | ١٣٢ | ٤١ | ٣٠ | ٢٧٦ |

**الفئة الثانية: تمثل مجالس إدارات الغرف التجارية والصناعية:**

تم اختيار أعضاء مجالس إدارات الغرف التجارية الصناعية والتي تمثل قطاع الأعمال في منطقة الرياض وجدة والمنطقة الشرقية، لكونها تقع في نفس مناطق الجامعات الثلاث مجال الدراسة، وتم اختيار جميع أعضاء مجالس إدارات الغرف التجارية والصناعية ويبلغ عددهم (٤٧) عضو مجلس إدارة، وبين الجدول (٢) توزيع عينة الدراسة من فئة أعضاء مجالس ادارات الغرف التجارية والصناعية.

جدول (٢) عينة الدراسة من فئة أعضاء مجالس الغرف التجارية والصناعية

| المدينة | أعضاء مجالس إدارات الغرف التجارية والصناعية | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| الرياض | ١٥ | ٣١.٩٪ |
| جدة | ١٥ | ٣١.٩٪ |
| المنطقة الشرقية | ١٧ | ٣٦.٢٪ |
| المجموع الكلي | ٤٧ | ١٠٠٪ |

- **افراد الدراسة**:

يرى العساف (٢٠١٢م، ص٩٦) أن الأصل في البحوث العلمية أن تجرى على جميع أفراد مجتمع البحث لأن ذلك أدعى لصدق النتائج، وقامت الباحثة

بالتطبيق على جميع أفراد مجتمع الدراسة، وقد تم تطبيق الدراسة على جميع أفراد عينة الدراسة البالغ عددهم (٣٢٣) فردا حيث اعتمدت الباحثة أسلوب المسح الشامل نظرا لإمكانية تطبيقه على مجتمع الدراسة، وبلغت الاستجابات في القطاعين كالتالي:

- بلغ عدد المستجيبين لأداة الدراسة من القيادات في الجامعات (١٣٨) من أصل (٢٧٦) بنسبة (٥٠ ٪) من اجمالي القيادات في الجامعات السعودية.
- بلغ عدد المستجيبين لأداة الدراسة من قيادات الغرف التجارية الصناعية (٣٤) من أصل (٤٧) بنسبة (٧٢ ٪) من اجمالي قيادات الغرف التجارية الصناعية.

جدول (٣) إعداد ونسب المستجيبين من مسؤولي الجامعات والغرف التجارية الصناعية

| جهة العمل | مجتمع الدراسة | المستجيبين | النسبة المئوية للمستجيبين |
|---|---|---|---|
| الجامعات السعودية | ٢٧٦ | ١٣٨ | ٥٠٪ |
| الغرف التجارية الصناعية | ٤٧ | ٣٤ | ٧٢٪ |
| المجموع | ٣٢٣ | ١٧٢ | |

- **خصائص أفراد الدراسة**:
- **أولا: خصائص أفراد عينة الدراسة للفئة الأولى من قيادات الجامعات السعودية**:

اشتملت أداة الدراسة الأولى الاستبانة على عدد من المتغيرات المتعلقة بأفراد عينة الدراسة والتي تمثلت في النوع، جهة العمل، المسمى الوظيفي، وفي ضوء هذه المتغيرات تم حساب التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة، ويمكن تحديد خصائص أفراد عينة الدراسة على النحو التالي:

جدول (٤) توزيع عينة الدراسة وفق متغير النوع

| النوع | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| ذكر | ١٢٩ | ٩٣.٥ |
| أنثى | ٩ | ٦.٥ |
| المجموع | ١٣٨ | ١٠٠٪ |

يتضح من الجدول (٤) أن (١٢٩) من عينة الدراسة يمثلون ما نسبته ٩٣.٥٪ من إجمالي عينة الدراسة ذكور، بينما (٩) منهم يمثلون ما نسبته ٦.٥٪ من إجمالي عينة الدراسة إناث.

جدول (٥) توزيع عينة الدراسة وفق متغير جهة العمل

| جهة العمل | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| جامعة الملك سعود | ٦٣ | ٤٥.٧ |
| جامعة الملك عبد العزيز | ٦٠ | ٤٣.٥ |
| جامعة الملك فهد للبترول والمعادن | ١٥ | ١٠.٩ |
| المجموع | ١٣٨ | ١٠٠٪ |

يتضح من الجدول (٥) أن (٦٣) من عينة الدراسة يمثلون ما نسبته ٤٥.٧٪ من إجمالي عينة الدراسة يعملون بجامعة الملك سعود وهم الفئة الأكثر من عينة الدراسة، بينما (٦٠) منهم يمثلون ما نسبته ٤٣.٥٪ من إجمالي عينة الدراسة

يعملون بجامعة الملك عبد العزيز، في حين أن (١٥) منهم يمثلون ما نسبته ١٠,٩٪ من إجمالي عينة الدراسة يعملون بجامعة الملك فهد للبترول والمعادن.

ويتضح من الجدول (٦) أن (٣٤) من عينة الدراسة يمثلون ما نسبته ٢٤,٦٪ من إجمالي عينة الدراسة يمثلون عميد كلية، بينما (٦) منهم يمثلون ما نسبته ٤,٣٪ من إجمالي عينة الدراسة يمثلون وكيل جامعة، في حين أن (٢٥) منهم يمثلون ما نسبته ١٨,١٪ من إجمالي عينة الدراسة هم عمداء عمادة مساندة، و(٧٣) من عينة الدراسة يمثلون ما نسبته ٥٢,٩٪ من إجمالي عينة الدراسة هم عمداء كليات.

جدول (٦) توزيع عينة الدراسة وفق متغير المسمى الوظيفي

| المسمى الوظيفي | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| وكيل جامعة | ٦ | ٤,٣٪ |
| عميد كلية | ٣٤ | ٢٤,٦٪ |
| وكيل كلية | ٧٣ | ٥٢,٩٪ |
| عميد عمادة مساندة | ٢٥ | ١٨,١٪ |
| المجموع | ١٣٨ | ١٠٠٪ |

- **خصائص عينة الدراسة من أفراد الفئة الثانية من أعضاء مجالس إدارات الغرف التجارية والصناعية:**

جدول (٧) توزيع عينة الدراسة وفق متغير النوع

| النوع | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| ذكر | ٢٩ | ٨٥.٣ |
| أنثى | ٥ | ١٤.٧ |
| المجموع | ٣٤ | ١٠٠٪ |

يتضح من الجدول (٧) أن (٢٩) من عينة الدراسة يمثلون ما نسبته ٨٥.٣٪ من إجمالي عينة الدراسة ذكور وهم نصف عينة الدراسة، بينما (٥) منهم يمثلون ما نسبته ١٤.٧٪ من إجمالي عينة الدراسة إناث.

جدول (٨) توزيع عينة الدراسة وفق متغير جهة العمل

| جهة العمل | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| الغرفة التجارية الصناعية بالرياض | ١٥ | ٤٤.١ |
| الغرفة التجارية الصناعية بالمنطقة الشرقية | ١٤ | ٤١.٢ |
| الغرفة التجارية الصناعية بجدة | ٥ | ١٤.٧ |
| المجموع | ٣٤ | ١٠٠٪ |

يتضح من الجدول (٨) أن (١٥) من عينة الدراسة يمثلون ما نسبته ٤٤.١٪ من إجمالي عينة الدراسة يعملون بالغرفة التجارية الصناعية بالرياض وهم الفئة الأكثر من عينة الدراسة، بينما (١٤) منهم يمثلون ما نسبته ٤١.٢٪ من إجمالي عينة الدراسة يعملون بالغرفة التجارية الصناعية بالمنطقة الشرقية، وأن (٥)

منهم يمثلون ما نسبته ١٤.٧٪ من إجمالي عينة الدراسة يعملون بالغرفة التجارية الصناعية بجدة.

ويتضح من الجدول (٩) أن (١٧) من عينة الدراسة يمثلون ما نسبته ٥٠٪ من إجمالي عينة الدراسة أعضاء مجلس إدارة وهم الفئة الأكثر من عينة الدراسة، بينما (٤) منهم يمثلون ما نسبته ١١.٨٪ من إجمالي عينة الدراسة رؤساء مجلس إدارة، مقابل (١٣) منهم يمثلون ما نسبته ٣٨.٢٪ من إجمالي عينة الدراسة لديهم مسميات وظيفية أخرى.

جدول (٩) توزيع عينة الدراسة وفق متغير المسمى الوظيفي

| المسمى الوظيفي | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| رئيس مجلس إدارة | ٣ | ٩٪ |
| عضو مجلس إدارة | ٣١ | ٩١٪ |
| المجموع | ٣٤ | ١٠٠٪ |

- **أداة الدراسة** :

نظرا لطبيعة الدراسة وأهدافها فقد قامت الباحثة بتصميم استبانة فقد قامت الباحثة بتصميم استبانة من خلال الاعتماد على المراجع ذات الصلة بموضوع ومشكلة الدراسة، والإطار النظري والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة من جوانبها المختلفة، وتم استخدام مقياس ليكرت الرباعي. ويعرف الخطيب (٢٠١٠م، ص٢٢٢) الاستبانة بأنّهُا "أداة من أدوات جمع البيانات واكثرها شيوعا وهي عبارة عن مجموعة من الاسئلة المصممة لجمع البيانات اللازمة عن مشكلة الدراسة وتم بناءًها بالاستفادة من الادبيات والدراسات السابقة".

وتكونت الاستبانة من جزئين، الجزء الأول، يتعلق ببيانات المستجيبين للدراسة وهي (النوع، جهة العمل، المسمى الوظيفي)، أما الجزء الثاني فيتعلق بالمعوّقات التي تحدّ من إسهام الجامعات السعودية في تلبية مطالب التنمية الاقتصادية، ويشتمل على (٢٦) عبارة، مقسمة على مجالين هما مجال المعوقات المتعلقة بوظيفة الجامعات في إعداد للقوى البشرية المؤهلة لسوق العمل، ومجال المعوقات المتعلقة بوظيفة الجامعات في البحث العلمي.

- **صدق وثبات الاستبانة**:
- **الصدق الظاهري**:

للتعرف على مدى صدق أداة الدراسة في قياس ما وضعت لقياسه، تم عرض الاستبانة على عدد من المحكمين، من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية والعربية في مجال الإدارة والإدارة التربوية، البالغ عددهم (٢٣) محكم، وفي ضوء آراء المحكمين، قامت الباحثة بإعداد أداة هذه الدراسة بصورتها النهائية،

واتبعت الباحثة الإجراءات، والخطوات التالية، للتحقق من صلاحيتها للتطبيق الميداني:

- **التحليل السيكومتري للاستبانة (الاتساق الداخلي)**:

للتعـرف على صدق الاتساق الداخلي، ومدى ارتباط العناصر بالمجموع الكلي للبعد، تم استخدام معامل الارتباط بين درجة العنصر، والمجموع الكلي للبعد:

**جدول (١٠) معامل ارتباط بيرسون لعبارات مجال المعوقات المتعلّقة بوظيفة الجامعات في إعداد القوى البشرية المؤهلة لسوق العمل**

| رقم العبارة | معامل الارتباط | رقم العبارة | معامل الارتباط |
|---|---|---|---|
| ١ | ٠.٧٨٧** | ٨ | ٠.٧٦١** |
| ٢ | ٠.٨٣٢** | ٩ | ٠.٧٩٦** |
| ٣ | ٠.٧١٧** | ١٠ | ٠.٦٨٢** |
| ٤ | ٠.٧٦٥** | ١١ | ٠.٧٨٤** |
| ٥ | ٠.٦١٩** | ١٢ | ٠.٨٠٣** |
| ٦ | ٠.٤٩٠** | ١٣ | ٠.٧٢٥** |
| ٧ | ٠.٧٤١** | - | - |

** دال عند مستوى الدلالة ٠,٠١ فأقل

**جدول (١١) معامل ارتباط بيرسون لعبارات مجال المعوقات المُتعلقة بوظيفة الجامعات في البحث العلمي**

| رقم العبارة | معامل الارتباط | رقم العبارة | معامل الارتباط |
|---|---|---|---|
| ١٤ | ٠.٧٣٨ | ٢١ | ٠.٨٢٩ |
| ١٥ | ٠.٧٩٤ | ٢٢ | ٠.٧٧١ |
| ١٦ | ٠.٧٧٧ | ٢٣ | ٠.٧٧٢ |
| ١٧ | ٠.٧٤٥ | ٢٤ | ٠.٦٣٨ |
| ١٨ | ٠.٦٧٥ | ٢٥ | ٠.٧٣١ |
| ١٩ | ٠.٧٢٣ | ٢٦ | ٠.٧٠٤ |
| ٢٠ | ٠.٦٦٩ | - | - |

❖❖ دال عند مستوى الدلالة ٠,٠١ فأقل

يتضح من الجدول (١١)، أن معاملات الارتباط، بين المفردات المكونة لمجال المعوقات المتعلقة بوظيفة الجامعات في إعداد القوى البشرية المؤهلة لسوق العمل، وبين المجموع الكلي، دالة عند مستوى (٠,٠١).

- **ثبات الاستبانة**:

وللتحقق من الثبات لمحاور وأبعاد الاستبانة والدرجة الكلية تم استخدام معامل ألفا كرونباخ

| المحاور والأبعاد | عدد عبارات كل محور | قيمة ألفا كرنباخ (الثبات) |
|---|---|---|
| مجال المعوقات المتعلّقة بوظيفة الجامعات في إعداد القوى البشرية المؤهلة لسوق العمل | ١٣ | ٠.٩٢٨ |

| | | |
|---|---|---|
| مجال المعوقات المتعلقة بوظيفة الجامعات في البحث العلمي | ١٣ | ٠.٩٢٨ |
| المعوّقات التي تحدّ من إسهام الجامعات السعودية في تلبية مطالب التنمية الاقتصادية في ضوء خُططها الاستراتيجية | ٢٦ | ٠.٩٥٥ |

من خلال النتائج الموضحة في الجدول (١٢) أعلاه، يتضح أن ثبات محاور

لتحقيق أهداف الدراسة، وتحليل البيانات التي تم تجميعها، فقد تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة، باستخدام الحزم الإحصائية للعلوم الإجتماعية Statistical Package for Social Sciences والتي يرمز لها اختصاراً بالرمز (SPSS)، وذلك بعد أن تم ترميز، وإدخال البيانات إلى الحاسب الآلي، ولتحليل البيانات إحصائياً تم إعطاء كل عبارة من العبارات السابقة، درجة لتتم معالجتها إحصائياً على النحو الآتي:

- موافق بدرجة عالية (٤) درجات.
- موافق بدرجة متوسطة (٣) درجات.
- موافق بدرجة منخفضة (٢) درجتان.
- غير موافق اطلاقا (١) درجة واحدة.

ومن ثم تم تقسيم البيانات إلى خمس فئات للتعليق عليها حسب المتوسط الحسابي وذلك بتحديد طول خلايا المقياس الرباعي (الحدود الدنيا، والعليا)، المستخدم في محاور الدراسة، من خلال حساب المدى (٤ -١=٣)، ثم تقسيمه على عدد خلايا المقياس للحصول على طول الخلية الصحيح أي (٣/٤= ٠,٧٥)، بعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (أو بداية المقياس وهي الواحد الصحيح) وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية، وهكذا أصبح طول الخلايا كما يأتي:

| الفئة | الدرجة نحو كل عبارة باختلاف المحور المراد قياسه |
|---|---|
| من (١) إلى (١,٧٥) | (غير موافق اطلاقا) |
| من (١,٧٦) إلى (٢,٥٠) | (موافق بدرجة منخفضة) |
| من (٢,٥١) إلى (٣,٢٥) | (موافق بدرجة متوسطة) |
| من (٣,٢٦) إلى (٤,٠٠) | (موافق بدرجة عالية) |

وبعد ذلك تم حساب المقاييس الإحصائية التالية:

- معامل ألفا كرونباخ لحساب معامل ثبات أداة الدراسة (الاستبانة).
- معامل الارتباط بيرسون لتحديد الاتساق الداخلي لأداة الدراسة (الاستبانة).
- التكرارات، والنسب المئوية، للتعرف على الخصائص الشخصية، والوظيفية لأفراد عينة الدراسة، وتحديد استجابات أفرادها تجاه عبارات المحاور الرئيسة التي تضمنتها أداة الدراسة.
- المتوسط الحسابي الموزون (المرجح) " Weighted Mean "، لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض، استجابات أفراد الدراسة على كل عبارة من عبارات متغيرات

الدراسة الأساسية، مع العلم بأنه يفيد في ترتيب العبارات حسب أعلى متوسط حسابي موزون.

- المتوسط الحسابي " Mean "، لمعرفة مدى ارتفاع، أو انخفاض استجابات أفراد الدراسة عن المحاور الرئيسة (متوسط متوسطات العبارات)، مع العلم بأنه يفيد في ترتيب المحاور حسب أعلى متوسط حسابي.
- تم استخدام الانحراف المعياري "Standard Deviation"، للتعرف على مدى انحراف استجابات أفراد الدراسة، لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة، ولكل محور من المحاور الرئيسة عن متوسطها الحسابي، ويلاحظ ايضاً أنَّ الانحراف المعياري يوضح التشتت في استجابات أفراد مجتمع الدراسة، لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة إلى جانب المحاور الرئيسة، فكلما اقتربت قيمته من الصفر، تركزت الاستجابات، وانخفض تشتتها بين المقياس.

- **النتائج ومناقشتها** :

ما المعوّقات التي تحدّ من إسهام الجامعات السعودية في تلبية مطالب التنمية الاقتصادية؟

للتعرف على المعوّقات التي تحدّ من إسهام الجامعات السعودية في تلبية مطالب التنمية الاقتصادية تم حساب التكرارات، والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والرتب، لاستجابات أفراد عينة الدراسة، على أبعاد محور المعوّقات التي تحدّ من إسهام الجامعات السعودية في تلبية مطالب التنمية الاقتصادية، وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

جدول (١٣) إجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات المعوقات المتعلّقة بوظيفة الجامعات في إعداد القوى البشرية

المؤهلة لسوق العمل مرتبة تنازلياً حسب متوسطات الموافقة

| م | العبارة | | ت | استجابات أفراد العينة | | | | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الكلي |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | ٪ | موافق بدرجة عالية | موافق بدرجة متوسطة | موافق بدرجة منخفضة | غير موافق إطلاقا | | | |
| ١ | افتقار الجامعة إلى سياسات عمل تُمكنها من مواجهة مُتَطلبات السوق المتزايدة في ظل التنافسية على المستويين (المحلي/ العالمي). | القيادات | ك | ٥٨ | ٤٤ | ٢٠ | ١٦ | ٣.٠٤ | ١.٠١٧ | ٣م |
| | | | ٪ | ٤٢.٠ | ٣١.٩ | ١٤.٥ | ١١.٦ | | | |
| | | أعضاء المجالس | ك | ١٩ | ٧ | ٤ | ٤ | ٣.٢١ | ١.٠٦٧ | |
| | | | ٪ | ٥٥.٩ | ٢٠.٦ | ١١.٨ | ١١.٨ | | | |
| | | الكلي | ك | ٧٧ | ٥١ | ٢٤ | ٢٠ | ٣.٠٨ | ١.٠٢٦ | |
| | | | ٪ | ٤٤.٨ | ٢٩.٧ | ١٤.٠ | ١١.٦ | | | |

| م | العبارة | | ت | استجابات أفراد العينة | | | | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الكلي |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | موافق بدرجة عالية | موافق بدرجة متوسطة | موافق بدرجة منخفضة | غير موافق إطلاقا | | | |
| ٢ | غياب الصورة الواضحة والمحددة لاحتياجات سوق العمل. | القيادات | ك | ٥٥ | ٤٤ | ٢٢ | ١٧ | ٢.٩٩ | ١.٠٢٩ | ١١ |
| | | | ٪ | ٣٩.٩ | ٣١.٩ | ١٥.٩ | ١٢.٣ | | | |
| | | أعضاء المجالس | ك | ١٩ | ٨ | ٥ | ٢ | ٣.٢٩ | ٠.٩٣٨ | |
| | | | ٪ | ٥٥.٩ | ٢٣.٥ | ١٤.٧ | ٥.٩ | | | |
| | | الكلي | ك | ٧٤ | ٥٢ | ٢٧ | ١٩ | ٣.٠٥ | ١.٠١٦ | |
| | | | ٪ | ٤٣.٠ | ٣٠.٢ | ١٥.٧ | ١١.٠ | | | |
| ٣ | ضعف مشاركة القطاع الخاص عند وضع الخطط الاستراتيجية وتصميم البرامج والمقررات. | القيادات | ك | ٦٤ | ٤٩ | ١٧ | ٨ | ٣.٢٢ | ٠.٨٨٠ | ٤ |
| | | | ٪ | ٤٦.٤ | ٣٥.٥ | ١٢.٣ | ٥.٨ | | | |
| | | أعضاء المجالس | ك | ٢٢ | ٦ | ١ | ٥ | ٣.٢٢ | ١.٠٩٣ | |
| | | | ٪ | ٦٤.٧ | ١٧.٦ | ٢.٩ | ١٤.٧ | | | |
| | | الكلي | ك | ٨٦ | ٥٥ | ١٨ | ١٣ | ٣.٢٤ | ٠.٩٢٣ | |
| | | | ٪ | ٥٠.٠ | ٣٢.٠ | ١٠.٥ | ٧.٦ | | | |
| ٤ | غياب مجلس تنسيقي يجمع خبراء الاقتصاد مع قيادات الجامعات لوضع (الخطط /البرامج). | القيادات | ك | ٦١ | ٥١ | ١٤ | ١٢ | ٣.١٧ | ٠.٩٣٣ | ٤م |
| | | | ٪ | ٤٤.٢ | ٣٧.٠ | ١٠.١ | ٨.٧ | | | |
| | | أعضاء المجالس | ك | ٢٤ | ٧ | ١ | ٢ | ٣.٥٦ | ٠.٨٢٤ | |
| | | | ٪ | ٧٠.٦ | ٢٠.٦ | ٢.٩ | ٥.٩ | | | |
| | | الكلي | ك | ٨٥ | ٥٨ | ١٥ | ١٤ | ٣.٢٤ | ٠.٩٢٣ | |
| | | | ٪ | ٤٩.٤ | ٣٣.٧ | ٨.٧ | ٨.١ | | | |
| ٥ | سيطرة المركزية في نظام الجامعات. | القيادات | ك | ٧٥ | ٤٢ | ١٥ | ٦ | ٣.٣٥ | ٠.٨٤٣ | ٢ |
| | | | ٪ | ٥٤.٣ | ٣٠.٤ | ١٠.٩ | ٤.٣ | | | |
| | | أعضاء المجالس | ك | ٢٤ | ٩ | ١ | ٠ | ٣.٦٨ | ٠.٥٣٥ | |
| | | | ٪ | ٧٠.٦ | ٢٦.٥ | ٢.٩ | ٠ | | | |
| | | الكلي | ك | ٩٩ | ٥١ | ١٦ | ٦ | ٣.٤١ | ٠.٨٠١ | |
| | | | ٪ | ٥٧.٦ | ٢٩.٧ | ٩.٣ | ٣.٥ | | | |
| ٦ | الاعتماد على التمويل الحكومي مصدراً وحيداً لتمويل برامج الجامعات. | القيادات | ك | ٧٨ | ٤٧ | ١٣ | ٠ | ٣.٤٧ | ٠.٦٦٤ | ١ |
| | | | ٪ | ٥٦.٥ | ٣٤.١ | ٩.٤ | ٠ | | | |
| | | أعضاء المجالس | ك | ١٩ | ٧ | ٦ | ٢ | ٣.٢٦ | ٠.٩٦٣ | |
| | | | ٪ | ٥٥.٩ | ٢٠.٦ | ١٧.٦ | ٥.٩ | | | |
| | | الكلي | ك | ٩٧ | ٥٤ | ١٩ | ٢ | ٣.٤٣ | ٠.٧٣٤ | |
| | | | ٪ | ٥٦.٤ | ٣١.٤ | ١١.٠ | ١.٢ | | | |
| ٧ | غياب التغذية الراجعة بين سوق العمل والجامعة. | القيادات | ك | ٦٥ | ٥٥ | ١٣ | ٥ | ٣.٣٠ | ٠.٧٨٩ | ٣ |
| | | | ٪ | ٤٧.١ | ٣٩.٩ | ٩.٤ | ٣.٦ | | | |
| | | أعضاء المجالس | ك | ٢٣ | ١٠ | ١ | ٠ | ٣.٦٥ | ٠.٥٤٤ | |
| | | | ٪ | ٦٧.٦ | ٢٩.٤ | ٢.٩ | ٠ | | | |
| | | الكلي | ك | ٨٨ | ٦٥ | ١٤ | ٥ | ٣.٣٧ | ٠.٧٥٨ | |
| | | | ٪ | ٥١.٢ | ٣٧.٨ | ٨.١ | ٢.٩ | | | |
| ٨ | تأخر بعض برامج | القيادات | ك | ٥٧ | ٤٥ | ١٧ | ١٩ | ٣.٠١ | ١.٠٤٦ | ٩ |
| | | | ٪ | ٤١.٣ | ٣٢.٦ | ١٢.٣ | ١٣.٨ | | | |

| م | العبارة | ت | استجابات أفراد العينة | | | | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الترتيب |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | موافق بدرجة عالية | موافق بدرجة متوسطة | موافق بدرجة منخفضة | غير موافق إطلاقا | | | |
| | التعليم الجامعي عن المستويات العالمية. | أعضاء المجالس | ك | ١٦ | ١٥ | ٢ | ١ | ٣.٣٥ | ٠.٧٣٤ | |
| | | | ٪ | ٤٧.١ | ٤٤.١ | ٥.٩ | ٢.٩ | | | |
| | | الكلي | ك | ٧٣ | ٦٠ | ١٩ | ٢٠ | ٣.٠٨ | ١.٠٠٠ | |
| | | | ٪ | ٤٢.٤ | ٣٤.٩ | ١١.٠ | ١١.٦ | | | |
| ٩ | غياب التخطيط لقبول الطلاب بما يتلاءم مع احتياجات التنمية الاقتصادية. | القيادات | ك | ٥٨ | ٥١ | ٢٠ | ٩ | ٣.١٤ | ٠.٩٠١ | ٦ |
| | | | ٪ | ٤٢.٠ | ٣٧.٠ | ١٤.٥ | ٦.٥ | | | |
| | | أعضاء المجالس | ك | ٢٣ | ٩ | ١ | ١ | ٣.٥٩ | ٠.٧٠١ | |
| | | | ٪ | ٦٧.٦ | ٢٦.٥ | ٢.٩ | ٢.٩ | | | |
| | | الكلي | ك | ٨١ | ٦٠ | ٢١ | ١٠ | ٣.٢٣ | ٠.٨٨١ | |
| | | | ٪ | ٤٧.١ | ٣٤.٩ | ١٢.٢ | ٥.٨ | | | |
| ١٠ | ارتفاع نسبة الطلبة إلى أعضاء هيئة التدريس (عدد الطلبة لكل عضو هيئة تدريس). | القيادات | ك | ٥٦ | ٤٦ | ٢٥ | ١١ | ٣.٠٧ | ٠.٩٥٣ | ١٢ |
| | | | ٪ | ٤٠.٦ | ٣٣.٣ | ١٨.١ | ٨.٠ | | | |
| | | أعضاء المجالس | ك | ٨ | ١٤ | ١١ | ١ | ٢.٨٥ | ٠.٨٢١ | |
| | | | ٪ | ٢٣.٥ | ٤١.٢ | ٣٢.٤ | ٢.٩ | | | |
| | | الكلي | ك | ٦٤ | ٦٠ | ٣٦ | ١٢ | ٣.٠٢ | ٠.٩٣٠ | |
| | | | ٪ | ٣٧.٢ | ٣٤.٩ | ٢٠.٩ | ٧.٠ | | | |
| ١١ | غموض معايير توظيف الخرّيجين في سوق العمل. | القيادات | ك | ٦٠ | ٥٢ | ١٧ | ٩ | ٣.١٨ | ٠.٨٩٠ | ٨ |
| | | | ٪ | ٤٣.٥ | ٣٧.٧ | ١٢.٣ | ٦.٥ | | | |
| | | أعضاء المجالس | ك | ٩ | ١٧ | ٧ | ١ | ٣.٠٠ | ٠.٧٧٨ | |
| | | | ٪ | ٢٦.٥ | ٥٠.٠ | ٢٠.٦ | ٢.٩ | | | |
| | | الكلي | ك | ٦٩ | ٦٩ | ٢٤ | ١٠ | ٣.١٥ | ٠.٨٧٠ | |
| | | | ٪ | ٤٠.١ | ٤٠.١ | ١٤.٠ | ٥.٨ | | | |
| ١٢ | ضعف تدريب الطلاب على المهارات العملية اللازمة لسوق العمل. | القيادات | ك | ٥٣ | ٥٩ | ١٧ | ٩ | ٣.١٣ | ٠.٨٧٠ | ٧ |
| | | | ٪ | ٣٨.٤ | ٤٢.٨ | ١٢.٣ | ٦.٥ | | | |
| | | أعضاء المجالس | ك | ٢١ | ١٠ | ٣ | ٠ | ٣.٥٣ | ٠.٦٦٢ | |
| | | | ٪ | ٦١.٨ | ٢٩.٤ | ٨.٨ | ٠ | | | |
| | | الكلي | ك | ٧٤ | ٦٩ | ٢٠ | ٩ | ٣.٢١ | ٠.٨٤٦ | |
| | | | ٪ | ٤٣.٠ | ٤٠.١ | ١١.٦ | ٥.٢ | | | |
| ١٣ | عدم تناسب البنية التقنية والمعلوماتية للجامعة مع مطالب التنمية الاقتصادية. | القيادات | ك | ٣٩ | ٥٠ | ١٩ | ٣٠ | ٢.٧١ | ١.١٠٢ | ١٣ |
| | | | ٪ | ٢٨.٣ | ٣٦.٢ | ١٣.٨ | ٢١.٧ | | | |
| | | أعضاء المجالس | ك | ١٠ | ١٦ | ٥ | ٣ | ٢.٩٧ | ٠.٩٠٤ | |
| | | | ٪ | ٢٩.٤ | ٤٧.١ | ١٤.٧ | ٨.٨ | | | |
| | | الكلي | ك | ٤٩ | ٦٦ | ٢٤ | ٣٣ | ٢.٧٦ | ١.٠٦٨ | |
| | | | ٪ | ٢٨.٥ | ٣٨.٤ | ١٤.٠ | ١٩.٢ | | | |
| متوسط عينة القيادات بالجامعات السعودية | | | | | | | | ٣.٢٥ | ٠.٦٣٤ | |
| متوسط عينة أعضاء مجالس إدارات الغرف التجارية والصناعية | | | | | | | | ١.٨٢ | ٠.٥٨٥ | |
| المتوسط العام للعينة الكلية | | | | | | | | ٢.٩٧ | ٠.٨٤٣ | |

من خلال النتائج الموضحة بالجدول (١٣)، يتضح أن أفراد عينة الدراسة من القيادات وأعضاء المجالس موافقون على وجود معوّقات تحدّ من إسهام الجامعات السعودية بدرجة متوسطة في تلبية مطالب التنمية الاقتصادية بمتوسط (٣,٢٢) حيث يتضح أن أعضاء مجالس إدارات الغرف التجارية والصناعية موافقون على وجود هذه المعوقات بدرجة عالية بمتوسط حسابي بلغ (٣,٣٩)، بينما جاءت موافقة القيادات في الجامعات السعودية بدرجة متوسطة بمتوسط حسابي قدره (٣.١٨).

بمتوسط (٢.٩٧ من ٤)، حيث يتبين أن القيادات بالجامعات السعودية موافقون على ذلك بدرجة متوسطة بمتوسط (٣.٢٥ من ٤)، يليهم أعضاء مجالس إدارات الغرف التجارية والصناعية بمتوسط (١.٨٢ من ٤) وبدرجة موافقة منخفضة.

ومن خلال النتائج الموضحة أعلاه يتضح أن هناك تفاوت في موافقة أفراد عينة الدراسة على المعوقات المتعلّقة بوظيفة الجامعات في إعداد القوى البشرية المؤهلة لسوق العمل، حيث تراوحت متوسطات موافقتهم على هذه المعوقات ما بين (٢.٧٦ إلى ٣.٤٣)، وهي متوسطات تقع في الفئتين الثالثة و الرابعة من فئات المقياس الرباعي واللتان تشيران إلى الموافقة بدرجة (متوسطة / عالية) بالنسبة لأداة الدراسة؛ مما يوضح التفاوت في موافقة أفراد عينة الدراسة على المعوقات المتعلّقة بوظيفة الجامعات في إعداد القوى البشرية المؤهلة لسوق العمل؛ حيث يتضح من النتائج أن: أفراد عينة الدراسة موافقون على أن هناك ثلاثة من المعوقات المتعلّقة بوظيفة الجامعات في إعداد القوى البشرية المؤهلة لسوق العمل تحدّ من إسهام الجامعات السعودية بدرجة عالية في تلبية مطالب التنمية الاقتصادية: تتمثل في العبارات (٦ ، ٥ ، ٧)، والتي تم ترتيبها تنازلياً حسب موافقة أفراد عينة الدراسة على أنها تشكل عائق بدرجة عالية كالتالي:

- جاءت العبارة ر (٦)، وهي: " الاعتماد على التمويل الحكومي مصدرًا وحيدًا لتمويل برامج الجامعات " بالمرتبة الأولى من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة على أنها تشكل عائق بدرجة عالية بمتوسط (٣.٤٣ من ٤) وتتفق نتائج هذا الجزء مع دراسة ( عليوة،٢٠٠٧م) التي تؤكد أهمية مراجعة الانفاق على التعليم العالي وإعادة هيكلة موازنته، والتركيز على عناصر الجودة النوعية لبناء وتنمية القدرات والطاقات، كما تتفق مع دراسة ( الخطيب، ٢٠٠٩م) التي ذكرت أن أهم التحديات والاشكاليات التي تواجه البحث العلمي في الوطن العربي هي تدني مستوى الانفاق وقلة الموارد المالية المخصصة لدعم البحوث العلمية، كما تتفق مع دراسة ( عزب، ٢٠١١م) التي تؤكد على أهمية دعم وتمويل البحث العلمي والاستثمار فيه وأهمية خصخصة التدريب

ليرتبط بسوق العمل، وأهمية تجويد الإنتاج البحثي لتحقيق التنمية المطلوبة.

- جاءت العبارة (٥)، وهي: " سيطرة المركزية في نظام الجامعات " بالمرتبة الثانية من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة على أنها تشكل عائق بدرجة عالية بمتوسط (٣.٤١ من ٤)، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة ( الخطيب، ٢٠٠٩م) أن العقبات الإدارية والبيروقراطية هي من التحديات والإشكالات التي تواجه الباحثين في نشر بحوثهم، كما تتفق هذه النتيجة مع دراسة (القرشي،٢٠١١م) في اعتبار الاستقلالية والحرية الأكاديمية وإتاحة مجالات العمل التنافسي في التعليم الجامعي محوراً من متطلبات تنمية رأس المال الفكري في التعليم الجامعي، كما تتفق نتيجة هذا الجزء مع دراسة (جايل، ٢٠١٥م) التي أسفرت عن معاناة الجامعات المصرية لإشكالية فقدان الاستقلالية الإدارية والمالية، وتذكر دراسة (Yasin & Osman,2015) أن الدور الكبير للجامعات الماليزية في التنمية الاقتصادية قد شجعه عدد من العوامل ذكر منها السياسات الحكومية الداعمة والمتعاونة والمعززة للمبادرات.
- جاءت العبارة (٧)، وهي: " غياب التغذية الراجعة بين سوق العمل والجامعة " بالمرتبة الثالثة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة على أنها تشكل عائق بدرجة عالية بمتوسط (٣.٣٧ من ٤)، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (الزهراني،١٤٣١هـ) التي ترى افتقار المناهج للتدريب على المهارات المطلوبة لسوق العمل وضعف التخطيط المتوازن للتوسع في التخصصات بناءً على احتياج السوق. وتتفق مع دراسة ( العتيبي،٢٠١٠م) في أهمية التنسيق مع القطاع الخاص ونقل الاتجاهات الحديثة في سوق العمل إلى أروقة الجامعات حتى لا يضطر القطاع الخاص إلى تعديل وصقل وتجديد مهارات الخريجين، وتتفق مع دراسة ( الضريس، ١٤٣٥هـ) التي أسفرت عن مستوى متوسط من الموائمة بين الكفاءة الخارجية النوعية للجامعات الناشئة ومتطلبات سوق العمل، وتتفق مع دراسة ( جايل، ٢٠١٥م) في أن أهم الإشكاليات التي تواجه الجامعات هي ضعف قدرتها على التكيف مع سوق العمل واحتياجات العملاء وتعارض إمكانات خريجي التعليم الجامعي مع مطالب سوق العمل، ووجود حلقة مفقودة بين التعليم الجامعي وسوق العمل.
- بينما يتضح من النتائج أن: أفراد عينة الدراسة موافقون على أن هناك عشر معوقات متعلقة بوظيفة الجامعات في إعداد القوى البشرية المؤهلة لسوق العمل تحدّ من إسهام الجامعات السعودية بدرجة متوسطة في تلبية مطالب التنمية الاقتصادية تتمثل في العبارات رقم (٣، ٤ ، ٩ ، ١٢ ، ٨،١١، ١، ٢، ١٠، ١٣)، وتتراوح متوسطاتها بين ( ٣,٢٤ إلى ٢,٧٦ من ٤)

- حازت العبارة (١٠) على الترتيب قبل الاخير وهي: " ارتفاع نسبة الطلبة إلى أعضاء هيئة التدريس" حيث جاءت موافقة أفراد عينة الدراسة على أنها تشكل عائق بمتوسط (٣.٠٢ من ٤)، وتفسر الباحثة هذه النتيجة بسبب التقدم الكبير في توظيف الكوادر التدريسية في الجامعات السعودية والجهود التي تضخ فيها.
- حازت العبارة (١٣)على الترتيب الاخير بمتوسط (٢,٧٦ من ٤) وهي: " عدم تناسب البنية التقنية والمعلوماتية للجامعة مع مطالب التنمية الاقتصادية وحاجات السوق، ونقص التدريب اللازم، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (عزب، ٢٠١١م) في وجود بعض المعوقات التي تواجه البحث العلمي في الجامعات منها عدم دخول التقنية بشكل صحيح للتعلم، ووجود فجوة بين ما يتعلمه الطلاب و"وتختلف هذه النتيجة مع دراسة (Kahsay,2017) التي أظهرت أن مساهمة البحوث الأكاديمية في تعزيز التنمية الاقتصادية في إثيوبيا ضئيلة جدا لعدم توفر الكثير من الظروف التمكينية ومنها البنية التقنية، فيما جاءت دراسة (Yasin & Osman,2015) بأن الدور الكبير الذي تلعبه الجامعات الماليزية في التنمية الاقتصادية يعود إلى القدرات الإدارية العالية وتكامل البنية التحتية، وتفسر الباحثة ...بقوة البنية التقنية والمعلوماتية التي تتمتع بها الجامعات السعودية مؤخرا بعد أن رصدت لها الميزانيات العالية.

- **المعوقات المُتعلقة بوظيفة الجامعات في البحث العلمي**:

للتعرف على المعوقات المتعلقة بوظيفة الجامعات في البحث العلمي والتي تحدّ من إسهام الجامعات السعودية في تلبية مطالب التنمية الاقتصادية تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات المعوقات المتعلقة بوظيفة الجامعات في البحث العلمي، وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

**جدول (١٤) إجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات المعوقات المُتعلقة بوظيفة الجامعات في البحث العلمي مرتبة تنازلياً حسب متوسطات الموافقة**

| م | العبارة | | ت | استجابات أفراد العينة | | | | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | التكرار |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | % | موافق بدرجة عالية | موافق بدرجة متوسطة | موافق بدرجة منخفضة | غير موافق إطلاقا | | | |
| ١٤ | غياب استراتيجية واضحة للبحث العلمي. | القيادات | ك | ٤٥ | ٤٥ | ٢٢ | ٢٦ | ٢.٧٩ | ١.٠٩٧ | ١٣ |
| | | | ٪ | ٣٢.٦ | ٣٢.٦ | ١٥.٩ | ١٨.٨ | | | |
| | | أعضاء المجالس | ك | ١٥ | ١٤ | ٤ | ١ | ٣.٢٦ | ٠.٧٩٠ | |
| | | | ٪ | ٤٤.١ | ٤١.٢ | ١١.٨ | ٢.٩ | | | |
| | | الكلي | ك | ٦٠ | ٥٩ | ٢٦ | ٢٧ | ٢.٨٨ | ١.٠٥٩ | |
| | | | ٪ | ٣٤.٩ | ٣٤.٣ | ١٥.١ | ١٥.٧ | | | |
| ١٥ | ضعف ربط البحوث العلمية | القيادات | ك | ٤٧ | ٥٣ | ٢٩ | ٩ | ٣.٠٠ | ٠.٩٠٤ | ١٠م |
| | | | ٪ | ٣٤.١ | ٣٨.٤ | ٢١.٠ | ٦.٥ | | | |

| م | العبارة | | ت | استجابات أفراد العينة | | | | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الترتيب |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | موافق بدرجة عالية | موافق بدرجة متوسطة | موافق بدرجة منخفضة | غير موافق إطلاقا | | | |
| | بمطالب التنمية الاقتصادية. | أعضاء المجالس | ك | ٢٢ | ٩ | ٣ | ٠ | ٣.٥٦ | ٠.٦٦٠ | |
| | | | ٪ | ٦٤.٧ | ٢٦.٥ | ٨.٨ | ٠ | | | |
| | | الكلي | ك | ٦٩ | ٦٢ | ٣٢ | ٩ | ٣.١١ | ٠.٨٨٨ | |
| | | | ٪ | ٤٠.١ | ٣٦.٠ | ١٨.٦ | ٥.٢ | | | |
| ١٦ | تدني مشاركة (المؤسسات البحثية/ قطاعات الإنتاج) مع الجامعة في وضع خطط المشروعات البحثية. | القيادات | ك | ٥٢ | ٦١ | ١٩ | ٦ | ٣.١٥ | ٠.٨١٩ | ٩ |
| | | | ٪ | ٣٧.٧ | ٤٤.٢ | ١٣.٨ | ٤.٣ | | | |
| | | أعضاء المجالس | ك | ١٩ | ١٣ | ٢ | ٠ | ٣.٥٠ | ٠.٦١٥ | |
| | | | ٪ | ٥٥.٩ | ٣٨.٢ | ٥.٩ | ٠ | | | |
| | | الكلي | ك | ٧١ | ٧٤ | ٢١ | ٦ | ٣.٢٢ | ٠.٧٩٣ | |
| | | | ٪ | ٤١.٣ | ٤٣.٠ | ١٢.٢ | ٣.٥ | | | |
| ١٧ | غياب استراتيجية للجامعة لتسويق الإنتاج العلمي. | القيادات | ك | ٦٠ | ٥١ | ١٩ | ٨ | ٣.١٨ | ٠.٨٨٢ | ٨ |
| | | | ٪ | ٤٣.٥ | ٣٧.٠ | ١٣.٨ | ٥.٨ | | | |
| | | أعضاء المجالس | ك | ٢٠ | ١١ | ٣ | ٠ | ٣.٥٠ | ٠.٦٦٣ | |
| | | | ٪ | ٥٨.٨ | ٣٢.٤ | ٨.٨ | ٠ | | | |
| | | الكلي | ك | ٨٠ | ٦٢ | ٢٢ | ٨ | ٣.٢٤ | ٠.٨٥١ | |
| | | | ٪ | ٤٦.٥ | ٣٦.٠ | ١٢.٨ | ٤.٧ | | | |
| ١٨ | ضعف مخصّصات البحث العلمي مقارنة بها في الدول المتقدمة. | القيادات | ك | ٨٥ | ٣٩ | ٨ | ٦ | ٣.٤٧ | ٠.٧٩٤ | ٣ |
| | | | ٪ | ٦١.٦ | ٢٨.٣ | ٥.٨ | ٤.٣ | | | |
| | | أعضاء المجالس | ك | ١٨ | ١٣ | ٢ | ١ | ٣.٤١ | ٠.٧٤٣ | |
| | | | ٪ | ٥٢.٩ | ٣٨.٢ | ٥.٩ | ٢.٩ | | | |
| | | الكلي | ك | ١٠٣ | ٥٢ | ١٠ | ٧ | ٣.٤٦ | ٠.٧٨٣ | |
| | | | ٪ | ٥٩.٩ | ٣٠.٢ | ٥.٨ | ٤.١ | | | |
| ١٩ | قصور المشاركة المجتمعية في تمويل البحوث العلمية. | القيادات | ك | ٧٩ | ٤٦ | ١٠ | ٣ | ٣.٤٦ | ٠.٧٢٦ | ٢ |
| | | | ٪ | ٥٧.٢ | ٣٣.٣ | ٧.٢ | ٢.٢ | | | |
| | | أعضاء المجالس | ك | ١٩ | ١٤ | ٠ | ١ | ٣.٥٠ | ٠.٦٦٣ | |
| | | | ٪ | ٥٥.٩ | ٤١.٢ | ٠ | ٢.٩ | | | |
| | | الكلي | ك | ٩٨ | ٦٠ | ١٠ | ٤ | ٣.٤٧ | ٠.٧١٢ | |
| | | | ٪ | ٥٧.٠ | ٣٤.٩ | ٥.٨ | ٢.٣ | | | |
| ٢٠ | تدني ثقافة دعم البحث العلمي لدى القطاع الخاص. | القيادات | ك | ١٠٤ | ٢٦ | ٦ | ٢ | ٣.٦٨ | ٠.٦٢٨ | ١ |
| | | | ٪ | ٧٥.٤ | ١٨.٨ | ٤.٣ | ١.٤ | | | |
| | | أعضاء المجالس | ك | ٢٣ | ٩ | ٢ | ٠ | ٣.٦٢ | ٠.٦٠٤ | |
| | | | ٪ | ٦٧.٦ | ٢٦.٥ | ٥.٩ | ٠ | | | |
| | | الكلي | ك | ١٢٧ | ٣٥ | ٨ | ٢ | ٣.٦٧ | ٠.٦٢٢ | |
| | | | ٪ | ٧٣.٨ | ٢٠.٣ | ٤.٧ | ١.٢ | | | |
| ٢١ | قصور الاهتمام بتطوير الإمكانات التقنية للعاملين في مجال البحث العلمي. | القيادات | ك | ٦٠ | ٥٧ | ١٣ | ٨ | ٣.٢٢ | ٠.٨٤٦ | ٧ |
| | | | ٪ | ٤٣.٥ | ٤١.٣ | ٩.٤ | ٥.٨ | | | |
| | | أعضاء المجالس | ك | ٢٠ | ١١ | ٣ | ٠ | ٣.٥٠ | ٠.٦٦٣ | |
| | | | ٪ | ٥٨.٨ | ٣٢.٤ | ٨.٨ | ٠ | | | |
| | | الكلي | ك | ٨٠ | ٦٨ | ١٦ | ٨ | ٣.٢٨ | ٠.٨١٩ | |
| | | | ٪ | ٤٦.٥ | ٣٩.٥ | ٩.٣ | ٤.٧ | | | |
| ٢٢ | ضعف حاضنات التكنولوجيا اللازمة لتحويل الإنتاج المعرفي | القيادات | ك | ٧٩ | ٤٢ | ١٠ | ٧ | ٣.٤٠ | ٠.٨٣٣ | ٤ |
| | | | ٪ | ٥٧.٢ | ٣٠.٤ | ٧.٢ | ٥.١ | | | |
| | | أعضاء المجالس | ك | ٢١ | ١٠ | ٣ | ٢١ | ٣.٥٣ | ٠.٦٦٢ | |
| | | | ٪ | ٦١.٨ | ٢٩.٤ | ٨.٨ | ٦١.٨ | | | |

| م | العبارة | | ت | استجابات أفراد العينة | | | | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الكلي |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | % | موافق بدرجة عالية | موافق بدرجة متوسطة | موافق بدرجة منخفضة | غير موافق إطلاقا | | | |
| | الجديد إلى (سلع/ خدمات). | الكلي | ك | ١٠٠ | ٥٢ | ١٣ | ٧ | ٣.٤٢ | ٠.٨٠٢ | |
| | | | ٪ | ٥٨.١ | ٣٠.٢ | ٧.٦ | ٤.١ | | | |
| ٢٣ | غموض دور الجامعة البحثي لدى مؤسسات العمل الإنتاجية. | القيادات | ك | ٦٥ | ٥٦ | ١١ | ٦ | ٣.٣٠ | ٠.٧٩٨ | ٥ |
| | | | ٪ | ٤٧.١ | ٤٠.٦ | ٨.٠ | ٤.٣ | | | |
| | | أعضاء المجلس | ك | ٢٤ | ٩ | ١ | ٠ | ٣.٦٨ | ٠.٥٣٥ | |
| | | | ٪ | ٧٠.٦ | ٢٦.٥ | ٢.٩ | ٠ | | | |
| | | الكلي | ك | ٨٩ | ٦٥ | ١٢ | ٦ | ٣.٣٨ | ٠.٧٦٦ | |
| | | | ٪ | ٥١.٧ | ٣٧.٨ | ٧.٠ | ٣.٥ | | | |
| ٢٤ | قصور الحوافز (المادية/ الأدبية) المقدّمة لأعضاء هيئة التدريس نظير خدمة مؤسسات المجتمع في (الاستشارات العلمية / المشروعات البحثية). | القيادات | ك | ٦٥ | ٥٥ | ١٤ | ٤ | ٣.٣١ | ٠.٧٧٢ | ٦ |
| | | | ٪ | ٤٧.١ | ٣٩.٩ | ١٠.١ | ٢.٩ | | | |
| | | أعضاء المجلس | ك | ١٧ | ١٢ | ٣ | ٢ | ٣.٢٩ | ٠.٨٧١ | |
| | | | ٪ | ٥٠.٠ | ٣٥.٣ | ٨.٨ | ٥.٩ | | | |
| | | الكلي | ك | ٨٢ | ٦٧ | ١٧ | ٦ | ٣.٣١ | ٠.٧٩٠ | |
| | | | ٪ | ٤٧.٧ | ٣٩.٠ | ٩.٩ | ٣.٥ | | | |

| | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ٢٥ | ضعف البنية المعلوماتية اللازمة لتقديم خدمات بحثية مميزة. | القيادات | ك | ٤٦ | ٤٧ | ٢٨ | ١٧ | ٢.٨٨ | ١.٠١١ | ١٢ |
| | | | ٪ | ٣٣.٣ | ٣٤.١ | ٢٠.٣ | ١٢.٣ | | | |
| | | أعضاء المجالس | ك | ١٦ | ١٢ | ٥ | ١ | ٣.٢٦ | ٠.٨٢٨ | |
| | | | ٪ | ٤٧.١ | ٣٥.٣ | ١٤.٧ | ٢.٩ | | | |
| | | الكلي | ك | ٦٢ | ٥٩ | ٣٣ | ١٨ | ٢.٩٦ | ٠.٩٨٧ | |
| | | | ٪ | ٣٦.٠ | ٣٤.٣ | ١٩.٢ | ١٠.٥ | | | |
| ٢٦ | قصور إعداد الكوادر البحثية عالية الكفاءة. | القيادات | ك | ٤٨ | ٦٠ | ١٨ | ١٢ | ٣.٠٤ | ٠.٩١١ | ١٠ |
| | | | ٪ | ٣٤.٨ | ٤٣.٥ | ١٣.٠ | ٨.٧ | | | |
| | | أعضاء المجالس | ك | ١٥ | ١٨ | ٠ | ١ | ٣.٣٨ | ٠.٦٥٢ | |
| | | | ٪ | ٤٤.١ | ٥٢.٩ | ٠ | ٢.٩ | | | |
| | | الكلي | ك | ٦٣ | ٧٨ | ١٨ | ١٣ | ٣.١١ | ٠.٨٧٥ | |
| | | | ٪ | ٣٦.٦ | ٤٥.٣ | ١٠.٥ | ٧.٦ | | | |
| متوسط عينة القيادات بالجامعات السعودية | | | | | | | | ٣.٢٢ | ٠.٦٤٩ | |
| متوسط عينة أعضاء مجالس إدارات الغرف التجارية والصناعية | | | | | | | | ٣.٤٦ | ٠.٣٥٩ | |
| المتوسط العام للعينة الكلية | | | | | | | | ٣.٢٧ | ٠.٦١٠ | |

يتضح من الجدول (١٤) أن أفراد عينة الدراسة موافقون على أن المعوقات المُتعلقة بوظيفة الجامعات في البحث العلمي تحدّ من إسهام الجامعات السعودية بدرجة عالية في تلبية مطالب التنمية الاقتصادية بمتوسط (٣.٢٧ من ٤)، حيث يتبين أن أعضاء مجالس إدارات الغرف التجارية والصناعية موافقون على ذلك بدرجة عالية بمتوسط (٣.٤٦ من ٤) ، يليهم القيادات بالجامعات السعودية بمتوسط (٣.٢٢ من ٤) وبدرجة موافقة متوسطة.

ومن خلال النتائج الموضحة أعلاه يتضح أن هناك تفاوت في موافقة أفراد عينة الدراسة على المعوقات المتعلقة بوظيفة الجامعات في البحث العلمي، حيث تراوحت متوسطات موافقتهم على هذه المعوقات ما بين (٢.٨٨ إلى ٣.٦٧)، وهي متوسطات تقع في الفئتين الثالثة و الرابعة من فئات المقياس الرباعي واللتان تشيران إلى الموافقة بدرجة (متوسطة / عالية) بالنسبة لأداة الدراسة ؛ مما يوضح التفاوت في موافقة أفراد عينة الدراسة على المعوقات المتعلقة بوظيفة الجامعات في البحث العلمي؛ حيث يتضح من النتائج أن: أفراد عينة الدراسة موافقون على أن هناك سبعة من المعوقات المتعلقة بوظيفة الجامعات في البحث العلمي تحدّ من إسهام الجامعات السعودية بدرجة عالية في تلبية مطالب التنمية الاقتصادية تم ترتيبها تنازليا في العبارات رقم (٢٠ ، ١٩ ، ١٨ ، ٢٢ ، ٢٣ ،٢٤، ٢١)، حسب موافقة أفراد عينة الدراسة على أنها تشكل عائق بدرجة عالية كالتالي:

- جاءت العبارة رقم (٢٠)، وهي: "تدني ثقافة دعم البحث العلمي لدى القطاع الخاص" بالمرتبة الأولى من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة على أنها تشكل عائق بدرجة عالية بمتوسط (٣.٦٧ من ٤)، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة ( قطب والخولي، ٢٠١١م) التي اسفرت عن معوقات تمويلية تواجه البحث العلمي في المملكة تتمثل في انعدام المشاركة المجتمعية بوجه عام في تمويل البحوث العلمية، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة ( السطري، ٢٠١١م) التي كشفت قصور تعامل الشركات في القطاع الخاص والمصانع المحلية مع التعليم العالي في عمليات البحث العلمي المشترك، كما تتفق مع دراسة ( ناجي وصيهود، ٢٠١٢م) التي تشير لأهمية الانتباه للحاجة الملحة والضرورة الاقتصادية للتعاون المشترك بين الجامعات والقطاعات المختلفة، وقد أوضحت دراسة ( العياشي وبوعطيط، ٢٠١٢م) أن من العراقيل التي تحول بين الجامعة ومؤسسات التنمية الاقتصادية هو ضعف الاعلام وتقصيره في تقديم الخدمات الاستشارية وبرامج الأبحاث التي تسهم الجامعات فيها أو تنظمها وبالتالي ضعف رغبة المؤسسات الصناعية في المشاركة في تكاليف المشاريع البحثية. وتختلف عنها دراسة (Hill,2006) التي تذكر أن الوعي بالآثار الاقتصادية لأبحاث الجامعات شكّل عاملا لجذب الشركات المحلية وتشجيعها على التنافس من خلال تطوير الأبحاث العلمية التي يشرف عليها أعضاء هيئة التدريس في تلك الجامعات.
- جاءت العبارة رقم (١٩)، وهي: " قصور المشاركة المجتمعية في تمويل البحوث العلمية " بالمرتبة الثانية من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة على أنها تشكل عائق بدرجة عالية بمتوسط (٣.٤٧ من ٤)، وتتفق هذه الدراسة مع دراسة ( شرقي،٢٠٠٨م) الذي اكدت أهمية الدور الذي تلعبه الصلات الوثيقة للجامعة مع المجتمع المحلي لتحقيق طموحات التنمية والتغلب على

تحدياتها من خلال التميز العلمي والبحثي، كما تتفق مع دراسة ( السطري، ٢٠١١م) التي تبين قصور تعامل الشركات في القطاع الخاص والمصانع المحلية مع التعليم العالي في عمليات البحث العلمي المشترك، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة ( قطب والخولي، ٢٠١١م) التي اسفرت عن معوقات تمويلية تواجه البحث العلمي في المملكة تتمثل في انعدام المشاركة المجتمعية بوجه عام في تمويل البحوث العلمية، وتتفق مع دراسة ( العياشي وبوعطيط، ٢٠١٢م) التي كشفت ضعف رغبة المؤسسات الصناعية في المشاركة في تكاليف المشاريع البحثية، وأكد ( ناجي وصيهود، ٢٩١٢م) على أهمية الانتباه للحاجة الملحة والضرورة الاقتصادية للتعاون المشترك بين الجامعات والقطاعات المختلفة، وتؤكد دراسة ( الدباسي، ١٤٣٤ه) أن الشراكة المجتمعية البحثية عمل مؤسسي ضخم يتطلب تخطيطا استراتيجيا دقيقا يراعي الامكانات البشرية والمادية التي تملكها الجامعة.

- جاءت العبارة رقم (١٨)، وهي: " ضعف مخصّصات البحث العلمي مقارنة بها في الدول المتقدمة " بالمرتبة الثالثة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة على أنها تشكل عائق بدرجة عالية بمتوسط (٣.٤٦ من ٤)، وتتفق مع هذه النتيجة دراسة ( عليوة، ٢٠٠٧م) التي توصلت إلى أهمية مراجعة الانفاق على التعليم العالي وإعادة هيكلة موازنته، والتركيز على عناصر جودته النوعية، كما جاءت دراسة ( الزهراني،١٤٣١ه) بالتأكيد على وضع السياسات الكفيلة بإنعاش دور الجامعات في مجال البحث العلمي وتوفير متطلباته -ومن ضمنها المالية - لكي تقوم الجامعات بدورها في التنمية الاقتصادية، فيما اشارت دراسة ( قطب والخولي،٢٠١١م) إلى أن من المعوقات التي تواجه البحث العليم في المملكة معوقات تمويلية منها ضعف الموازنة المخصصة للبحث العلمي والدراسات العليا.
- كما يتضح من النتائج أن: أفراد عينة الدراسة موافقون على أن هناك ستة معوقات متعلقة بوظيفة الجامعات في البحث العلمي تحدّ من إسهام الجامعات السعودية بدرجة متوسطة في تلبية مطالب التنمية الاقتصادية تتمثل في العبارات رقم (١٧، ١٦ ، ٢٦ ، ١٥ ، ٢٥ ، ١٤)، وتتراوح متوسطاتها بين (٣,٢٤ -٢,٨٨ من ٤)
- حازت العبارة رقم (٢٥)، على الترتيب الثاني عشر وقبل الأخير وهي: " ضعف البنية المعلوماتية اللازمة لتقديم خدمات بحثية مميزة " حيث جاءت موافقة أفراد عينة الدراسة على أنها تشكل عائق بمتوسط (٢.٩٦ من ٤). وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (الاسمري،١٤٣١ه) بوجود معوقات لأداء الكليات لوظائفها المتعلقة بالبحث العلمي لتلبية متطلبات التنمية منها قلة المصادر والدوريات وعدم توفر قواعد بيانات دقيقة للبحث العلمي مرتبطة بشبكة المعلومات الخاصة بالتنمية. وتتفق مع دراسة (الزهراني، ١٤٣١ه) التي وجدت محدودية

التجهيزات والتسهيلات لإنجاز البحوث كسبب لضعف موائمة مخرجات التعليم العالي السعودي، وتتفق مع دراسة (جايل،٢٠١٥م) إلى وجود اشكاليات في التعليم العالي منها ضعف البنية المعلوماتية والمعرفية وعدم دمج التقنيات المعاصرة بشكل فعلي في عمليات التعليم. في حين يرى (Breznitz & Feldman,2012)أن للجامعات دور اساسي في التنمية الاقتصادية من خلال اشراك المؤسسات والمنظمات في رسم خططها الاقتصادية حيث تستخدم المجتمع المحلي كمختبرات لفحص تجاربها بهدف الارتقاء بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية لتلك المجتمعات من خلال تجريب اساليب علمية حديثة تستند إلى البحث العلمي وخبرات هيئاتها التدريسية.

- حازت العبارة رقم (١٤) على الترتيب الثالث عشر والأخير وهي: "غياب استراتيجية واضحة للبحث العلمي" بالمرتبة السادسة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة على أنها تشكل عائق بمتوسط (٢.٨٨ من ٤). وتتفق هذه النتيجة مع دراسة ( الاسمري،١٤٣١ه) في غياب التنسيق مع جهات العمل في اتخاذ القرار حول خطط الدراسة للبحث العلمي في الكليات، وتتفق مع دراسة ( الزهراني، ١٤٣١ه) في عدم توفير الاليات المناسبة لتحقيق الرؤى الاستراتيجية للاقتصاد السعودي، وجاءت دراسة ( قطب والخولي، ٢٠١١م) أن من المعوقات الفنية العلمية التي تواجه البحث العلمي في المملكة غياب استراتيجية واضحة للدراسات العليا وضعف ربط البحوث بمتطلبات التنمية وغياب الاستراتيجية الوطنية لبناء القدرات العلمية والتكنولوجية، وتتفق دراسة ( عبد الجواد والخطيب، ٢٠١٣م) أن دور الجامعات في الانتاج المعرفي لابد أن يتوافق مع التطلعات المستقبلية للملكة مما يتطلب تحديد واضح للأهداف الانمائية والاقتصادية وضرورة اسراع الجامعات في وضع وتنفيذ خططها الاستراتيجية.

- **التوصيات**

- بناء وتبنّي استراتيجيات شاملة وبعيدة المدى لإسهام الجامعات السعودية في تلبية مطالب التنمية الاقتصادية.
- العمل على التغلب على معوقات قيام الجامعات بأدوارها في التنمية الاقتصادية.
- العمل على توفير كافة المتطلبات اللازمة للجامعات للقيام بوظائفها.
- ضرورة أن تستجيب الجامعات لمسؤولياتها بالعمل على تحقيق ركائز رؤية ٢٠٣٠.
- ضرورة دعم القيادات العليا وأصحاب القرار في الدولة من خلال تحديد الإطار الوطني للبحث والتطوير، وتحديد أولويات الاستثمار بمؤسسات التعليم العالي بحيث يتم الربط بين دراسة العلوم وتطبيقاتها والتركيز

على الجوانب العلمية التكنيكية التي تحدث تحولات عميقة في الإنتاج، وبالتالي رفع الاقتصاد.

- ضرورة دعم القيادات العليا وأصحاب القرار وإصدار التشريعات اللازمة لتنظيم العلاقة بين الجامعات والقطاعات الاقتصادية، وتحديد المسؤوليات لدى كل منها.
- أهمية إنشاء مكاتب متخصصة ومستقلة لدعم وتنظيم العلاقات بين الجامعات والقطاعات الاقتصادية المختلفة.
- ضرورة توثيق الروابط بين الجامعات والصناعة بواسطة أعضاء هيئة التدريس المتعاقدين مع المشروعات الصناعية ضمن إطار السياسات الحكومية التي تشجع هذه الروابط.
- ضرورة توفر الدعم السياسي المتمثل بإتاحة الاستقلالية المالية والإدارية والمرونة التنظيمية لاتخاذ الجامعات للقرارات الخاصة ببرامجها الدراسية وأبحاثها.
- العمل على إنشاء الأقسام والبرامج الدراسية بحيث تتمتع بمرونة وموائمة متجددة للمهارات المطلوبة بسوق العمل.

## • المراجع


- العجيلي، محمد صالح ربيع. (٢٠١٣). التعليم العالي في الوطن العربي الوقع واستراتيجيات المستقبل. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.
- الحسيني، عبد الحسن.(٢٠٠٧م). استراتيجيات العلوم والتعليم في اسرائيل والوطن العربي ودورها في بناء الدولة. لبنان: الدار العربية للعلوم.
- الفريحات، غالب.(٢٠٠٩م). التعليم العالي واقع وطموح. عمان: شركة الشرق الاوسط للطباعة.
- العتيبي، منير بن مطني.(٢٠١٠م). مدى ملائمة مخرجات التعليم العالي لاحتياجات سوق العمل السعودي دراسات تحليلية. المجلة التربوية – الكويت، مج (٢٤) ع(٩٤) ربيع الاخر ٢٠١٠ الصفحات ٢٥١ -٢٨٨
- وزارة التعليم . (١٤٣٩ه) التقرير السنوي للعام المالي ١٤٣٨ -١٤٣٩ه. https://files.acrobat.com/a/preview/af3205a3-e81c-429e-865c-644c37e1c7bd
- مؤسسة استشراف المستقبل.(٢٠١٨م). تقرير وظائف المستقبل ٢٠٤٠. ابو ظبي.
- منتدى اسبار الدولي،٢٠١٨. http://www.awforum.org/index.php/ar
- منتدى أسبار الدولي ٢٠١٧" في دورته الثانية خلال المدة من ١٤ -١٦ نوفمبر ٢٠١٧م، في مدينة الرياض.
- وزارة التعليم . (١٤٣٩ه) التقرير السنوي للعام المالي ١٤٣٤/١٤٣٥ه. https://files.acrobat.com/a/preview/af3205a3-e81c-429e-865c-644c37e1c7bd

- الحجيل، عيدة، أشرف، فاتن.(٢٠١٣م). العلاقة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل من واقع المجتمع السعودي. بحوث واوراق عمل مؤتمر استراتيجيات التعليم وتخطيط الموارد البشرية. الجامعة الاردنية ابريل ٢٠١٣ المنظمة العربية للتنمية الادارية.

- تقرير الميزانية للعام المالي ٢٠١٨م، وزارة المالية ص ٢٤ https://argaamplus.s3.amazonaws.com/dad4aa27-10a3-431e-ba73-02e1c877d33e.pdf

- الهيئة العامة للإحصاء. ص ٧٦ تقرير القوى العاملة للربع الثاني ٢٠١٨ https://www.stats.gov.sa/sites/default/files/labour_market_second_quarter_2018_ar.pdf

- الأسمري، فاطمة عبد الله. (١٤٣١ه). البحث العلمي في كليات البنات بجامعات المملكة الحكومية ومساهمته في تلبية متطلبات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ام القرى، مكة المكرمة.

- تقرير المعرفة العربي للعام ٢٠٠٩ م، نحو تواصل معرفي منتج، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة محمد بن راشد بن مكتوم.

- الثبيتي، مليحان. (٢٠٠٠م). الجامعات: نشأتها، مفهومها، وظائفها، دراسة وصفية تحليلية. المجلة التربوية، الكويت، جامعة الكويت، ١٤(٥٤)،٢١١ - ٢٣٣.

- جايل، عفاف محمد. (٢٠١٥م). التخطيط الاستراتيجي لتنمية مهارات خريجي التعليم الجامعي لمواجهة المتطلبات المتجددة لسوق العمل في ضوء اقتصاد المعرفة. مجلة التربية العربية. مج(٢٢). ع(٩٥). ص ١٣ -١٤٩. مصر.

- الخطيب، احمد. (٢٠٠٩). التعليم العالي الإشكاليات والتحديات. الأردن: دار عالم الكتب الحديث.

- الخطيب، محمود احمد. (٢٠١٦م). أصول المنهجية العلمية في بحوث العلوم الإدارية، سلسلة المعرفة الإدارية. القاهرة: دار الفكر العربي.

- ذبيان، نابغ. (٢٠١٣). تطوير الأداء الأكاديمي والبحث العلمي من خلال العلاقة وتنميتها بين القطاع الخاص والجامعات. اعمال مؤتمر الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص. بيروت: الجمعية اللبنانية لفلسفة القانون.

- رؤية المملكة العربية السعودية (٢٠٣٠م). تم استرجاعه في ١٤٣٨/٣/٢٥ vision2030.gov.sa

- السطري، مصطفى احمد. (٢٠١١م). دور التعليم العالي في التنمية الاقتصادية في فلسطين، دراسة ماجستير غير منشورة، جامعة الازهر بغزة، فلسطين

- شرقي، ساجد. (٢٠٠٨م). دور الجامعات في تطوير وتنمية المجتمع. مجلة جامعة الكوفة، ١(١٠)، ١٨٤ -١٦٩.

- صالحي، صالح. (٢٠٠٦م). المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي. دار الفجر للنشر والتوزيع

- الصديقي، سعيد. (٢٠١٤م). الجامعات العربية وتحدي التصنيف العالمي: الطريق نحو التميز. مجلة رؤى استراتيجية، (٦)، ٤٧ -٨.

- الضريس، نورة. (١٤٣٦ه). مدى تحقيق الموائمة من الكفاءة الخارجية النوعية للجامعات الناشئة مع متطلبات سوق العمل، دراسة دكتوراه غير منشورة، جامعة الملك سعود.

- عبد الجواد، جابر محمد، الخطيب، طارق توفيق. (٢٠١٣م). دور الجامعات الناشئة في تحقيق التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية: دراسة تطبيقية على جامعة سلمان بن عبد العزيز. مجلة التجارة والتمويل، جامعة طنطا، مصر، (٤)، ٢٢٨ -١٩٣.

- عبد الحي، رمزي احمد. (٢٠١٢م). مستقبل التعليم العالي في الوطن العربي في ظل التحديات العالمية. القاهرة: دار الوراق للنشر والتوزيع.

- العساف، صالح. (٢٠١٠م). المدخل الى البحث في العلوم السلوكية. ط. ١. الرياض: دار الزهراء.

- عليوة، زينب توفيق السيد. (٢٠٠٧م). جودة التعليم العالي والتنمية الاقتصادية. مجلة مصر المعاصرة، مصر، ٩٨ (٤٨٧)، ٢٢١ -٢٧٣.

- العياشي، زرزار، وبوعطيط، سفيان. (٢٠١٢م). الجامعة والبحث العلمي من أجل التنمية: إشارة الى الحالة الجزائرية. مجلة المستقبل العربي، بيروت، (٣٩٦)، ١١٠ -١١٨.

- العيسى، أحمد. (٢٠١٧م). كلمة الافتتاح في المؤتمر والمعرض الدولي للتعليم العالي، مدينة الرياض.

- القرشي، مسعود خضر. (٢٠١١م). متطلبات تنمية رأس المال الفكري بالجامعات السعودية في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة.مجلة عالم التربية. ع(٣٦). س(١٢)، اكتوبر ٢٠١١م القاهرة ص ١٥ -٧٩

- قطب، سعود عبد العزيز والخولي، علوي عيسى.(٢٠١١م). البحث العلمي بالجامعات السعودية - الواقع والمعوقات والحلول. ورقة علمية مقدمة لمؤتمر الرؤيا المستقبلية للنهوض بالبحث العلمي في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الادارية. الاردن ص ٢٧٥ -٢٩٨

- مجلس الغرف التجارية الصناعية. تم استرجاعه بتاريخ ١٤٣٨/٦/٢٠هـ. على الرابط http://www.csc.org.sa/

- ناجي، مهند حازم و صيهود، أعياد، عمار. (٢٠١٢). تطوير البحث العلمي الجامعي لخدمة سوق العمل. مؤتمر تكامل مخرجات التعليم مع سوق العمل في القطاع الخاص والعام، جامعة البلقاء التطبيقية، عمان، الأردن.

- الهيئة العامة للإحصاء. (٢٠١٦م). تقرير مسح القوى العاملة، تم استرجاعه بتاريخ ١٤٣٨/٣/٢٠

- وزارة الاقتصاد والتخطيط. (١٤٣٦هـ). خطة التنمية العاشرة ١٤٣٦/١٤٤١هـ. الرياض: مطابع وزارة الاقتصاد والتخطيط.

- وزارة التعليم العالي سابقا. (١٤٣٢هـ). الخطة المستقبلية للتعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية (آفاق) ١٤٥٠هـ - ٢٠٢٩م: القضايا والاهداف الاستراتيجية. الرياض: وكالة الوزارة للشؤون التعليمية.

- وزارة التعليم العالي. (١٤٣٤هـ). وكالة الوزارة للتخطيط والمعلومات، الجامعات السعودية على الخارطة الدولية. (ط٤)، الرياض.

- وزارة التعليم. (٢٠١٧م). تم استرجاعه بتاريخ ٢٠/٦/ ١٤٣٨ على الرابط

- وزارة التعليم، وكالة الوزارة للتخطيط والمعلومات، خلاصات إحصائية. الموقع الإلكتروني، تم استرجاعه بتاريخ ١٤٣٨/٧/٢٠ على الرابط

- وزارة المالية. (٢٠١٧م). ميزانية المملكة العربية السعودية لعام ٢٠١٧م، تم استرجاعه بتاريخ ١٤٣٨/٣/٢٥.

- Kahsay, M. (2017). The Links between Academic Research and Economic Development in Ethiopia: The Case of Addis Ababa University. European Journal of STEM Education, 2 (2), 5-10.
- Breznitz, S. M., & Feldman, M. P. (2012). The larger role of the university in economic development: introduction to the special issue. The Journal of Technology Transfer, 37(2), 135-138. Retrieved 1-1-2017.
- Criterion. Acta Polytechnica Hungarica Vol. 9, No. 5, 2012.
- Hill, J. K. (2006). University research and local economic development. Center for Competitiveness and Prosperity Research, L. William Seidman Research Institute, WP Carey School of Business, Arizona State University. Retrieved 4-4-2017. http://www.natureindex.com/country-outputs/Saudi%20Arabia
- Nature index database. (2017). Retrieved 1-4-2017
- OECD, Proposed Standard Practice for Surveys on Research and Experimental Development, 6th edition2002.
- Yasin, N. M., & Mohd Osman, M. H. (2015). University spin-off for economic development in malaysian universities. International Journal of Economics and Financial Issues, 5. Retrieved 1-4-2017. http://search.proquest.com/docview/1701253150?accountid=142908

❋❋❋❋❋❋❋